رسالة علمية

١٥٩

آراء محمد رشيد رضا
في قضايا السنة النبوية
من خلال مجلة المنار

دراسة تحليلية نقدية

محمد بن رمضان رمضاني

آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار

دراسة تحليلية نقدية

تأليف

محمد بن رمضان رمضاني

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

ح مجلة البيان، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

رمضاني، محمد رمضان

آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار: دراسة تحليلية نقدية./ محمد رمضان رمضاني - الرياض، ١٤٣٤هـ

ص ٤٦١؛ ١٧× ٢٤ سم

ردمك: ٣ - ١٩ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - السنة النبوية ٢ - رضا، محمد رشيد، ت ١٣٥٤هـ

أ. العنوان

ديوي ٢٣٠ ١٤٣٤/٤٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٤٢٧

ردمك: ٣ - ١٩ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الفصل الثالث
آراء محمد رشيد رضا في الصحيحين

ويتضمن المبحثين التاليين:

المبحث الأول: منزلة الصحيحين عنده إجمالاً.

المبحث الثاني: انتقاده الصحيحين.

المبحث الأول
منزلة الصحيحين عنده إجمالاً

ويتضمن المطلبين التاليين:

المطلب الأول: موقفه الإيجابي من الصحيحين.

المطلب الثاني: موقفه السلبي من الصحيحين.

تمهيد

المراد من هذا المطلب هو إبراز موقفه الإجمالي ونظرته العامة للكتابين، لا على جهة التفصيل بمناقشة الروايات التي ضعفها، إنما بالنظر إلى موقفه العام من الكتابين كلياً، من جهة حكمه العام عليهما، ومنزلتهما عنده إجمالاً.

والناظر في "المنار" يمكنه ملاحظة أن نظرة السيد رضا رحمه الله للصحيحين اتسمت بالإيجابية أحياناً، وبالسلبية أحياناً أُخرى، وسنعرض لكلا الموقفين، مستشهدين في ذلك كله بنصوصٍ من كلام السيد رحمه الله.

المطلب الأول
موقفه الإيجابي(*) من الصحيحين

لا ريب في أن صحيحي البخاري ومسلم هما أصح ما حوته الدفاتر بعد القرآن الكريم، وذلك لأمور توافرت في الكتابين لم تتوافر في غيرهما، كعظم تحريهما في إخراج أصح الصحيح من سنة النبي ﷺ، وتشددهما غاية التشدد في ذلك، وجلالة الإمامين في هذا الشأن، إضافة إلى تلقي الأمة لكتابيهما بالقبول والتسليم.

والشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله - كجمهور علماء الإسلام - مقرٌّ بذلك، قائل به، وقد صرح برأيه هذا بشكل واضح في "المنار"، وعبر عن موقفه الإيجابي من الصحيحين في أكثر من موضع، وبأكثر من شكل، ويمكن تلخيص وجوه ذلك في النقاط التالية:

(*) المقصود بالموقف الإيجابي هنا، هو موقف الثناء والدفاع عن الصحيحين.

الفرع الأول: حكمه بصحة جل أحاديثهما في الجملة:

يقول رحمه الله: «لا شك في أن أحاديث الجامع الصحيح للبخاري في جملتها أصح في صناعة الحديث، وتحري الصحيح من كل ما جمع في الدفاتر من كتب الحديث، ويليه في ذلك صحيح مسلم. . . وما روي من رفض البخاري وغيره لمئات الألوف من الأحاديث التي كانت تروى يؤيد ذلك، فإنما نفوا ما نفوا لينتقوا الصحاح الثابتة»[1].

وقال عن (صحيح البخاري): «نقول بحق: إن صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله»[2].

وقال: «فمن فقه ما شرحناه؛ علم أن أكثر الأحاديث الآحادية المتفق على صحتها لذاتها كأكثر الأحاديث المسندة في صحيحي البخاري ومسلم؛ جديرة بأن يجزم بها جزماً لا تردُّد فيه ولا اضطراب»[3].

كما نقل رحمه الله الاتفاق على صحة أغلب ما في الصحيحين، وعلى سلامة أكثر رجالهما من الجرح، ومعظم متونهما من الغلط فقال: «وجملة القول في الصحيحين أن أكثر رواياتهما متفق عليها عند علماء الحديث، لا مجال للنزاع في متونها ولا في أسانيدها، والقليل منها مختلف فيه»[4].

ونفى رشيد وجود أحاديث موضوعة في الصحيحين فقال: «ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنى الذي عرفوا به الموضوع في

(١) المنار، ٢٩/ ١٠٤.
(٢) المنار، ٢٩/ ٥١.
(٣) المنار، ١٩/ ٣٤٨.
(٤) المنار، ١٢/ ٦٩٧.

علم الرواية ممنوعة، لا يسهل على أحد إثباتها»[1].

الفرع الثاني: تقريره بإفادة أحاديثهما (المتلقاة بالقبول) العلم:

عند استعراضنا لموقف رشيد رضا من حجية خبر الواحد وما يفيده؛ نقلت عنه بعض النصوص المتضمنة لرأيه في حكمه على أحاديث الصحيحين - المتلقاة بالقبول - بأنها تفيد العلمَ أو اليقين اللغوي - الكافي عنده في الإيمان[2] -.

الفرع الثالث: الثناء عليهما والتنويه بدقتهما في انتقاء أحاديث كتابيهما:

مما يمكن عدّه موقفاً إيجابياً للشيخ من الصحيحين؛ إشارتُهُ إلى دقة الشيخين البخاري ومسلم في إخراج أحاديث كتابيهما، وتنويهُهُ رحمه الله بعظم تحريهما في انتقاء رواياتهما، حتى أنه وصف مسلك البخاري في ذلك بأنه مثيرٌ للدهشة، فقال: «على أن من أطال البحث فيه، وفيما قبله؛ يدهش لدقة الشيخين، ولا سيما البخاري في انتقاء أحاديث الصحيحين وتحريهما فيها»[3].

الفرع الرابع: إنكاره على من رد أحاديثهما بمجرد الرأي والهوى:

ولهذه المكانة السامية للصحيحين عند الشيخ رشيد؛ جاء إنكاره الشديد على من أنكر شيئاً مما فيهما لمجرد الهوى والرأي وتحكيم العقل، وعبر عن ذلك بقوة في مناقشته لبعض من وقع منه ذاك الإنكار غير المستند إلى العلم فقال رحمه الله: «ولا

---

(١) المنار، ٢٩/ ١٠٤.

(٢) مع هذا لا بد من إعادة التنويه هنا إلى اضطراب موقف السيد رشيد في هذه المسألة، ينظر للوقوف على تفصيل هذا الأمر المبحث الخاص بموقفه من خبر الواحد.

(٣) المنار، ٢٩/ ٤١.

عبرة بكلام مثل الشيخ عبد العزيز جاويش[1] في إنكار حديث ولا في إثباته؛ فإنه ليس من علم الحديث في شيء، وهو جريء على القول في الدين بالهوى والرأي حتى إنه أنكر بعض أحاديث الصحيحين بغير علم، فهو ينكر ما لا يوافق عقله ورأيه»[2].

الفرع الخامس: انتصارُهُ لهما ضدَّ ما انتقده النقَّادُ عليهِمَا:

من أعظم المواقف التي تجلِّي نظرة الشيخ رشيدٍ الإيجابية للصحيحين؛ إجابتُهُ على ما انتقد عليهما، والتماسُه المخارج لهما في ذلك، بل ترجيح قول الإمامين - خاصة البخاري - على قولِ من انتقد عليهما شيئاً مما خرجاه، وتعليله ذلك بأنهما أدقُّ في التصحيح مقارنة بمن انتقد عليهما من الأئمة.

يقول رشيد رضا رحمه الله: «ومن دقَّقَ النظر في تاريخ رجال الصحيحين، ورواية الشيخين عن المجروحين منهم، يرى أكثرها في المتابعات التي يراد بها التقوية؛ دون الأصول التي هي العمدة في الاحتجاج. ثم إذا دقق النظر فيما أنكروه عليهما مما صححاه من الأحاديث؛ يجد أن أقوالهما في الغالب أرجح من أقوال المنازعين لهما،

---

(١) هو عبد العزيز بن خليل جاويش، أديب صحفي وكاتب سياسي، من مواليد الإسكندرية سنة ١٨٢٦م، وأصله من تونس، تعلم في الأزهر ودار العلوم، وعين أستاذاً للغة العربية في "كمبريدج"، ثم مفتشاً للمدارس في التعليم الأولي بمصر، انخرط في السياسة فكان له اتصال بمصطفى كامل، وتولى تحرير مجلة "اللواء" سنة ١٩٠٨م، ثم "الهداية" فمجلة "العالم الإسلامي"، كما شارك في إنشاء جمعية "الشبان المسلمين"، توفي بالقاهرة سنة ١٩٢٩م وله من الآثار: (أثر القرآن الكريم في تحرير الفكر البشري)، و(الإسلام دينِ الفطرة)... وغيرها.
قال زكي مجاهد: «وله آراء مخالفة في المسائل الدينية، منها: مسألة حلِّية الربا في الإسلام، ورد عليه الكثير من العلماء منهم مصطفى أبو سيف الحمامي برسالة عنوانها (توجيه الملام إلى من حلل الربا في الإسلام). الأعلام، الزركلي، ٤/ ١٧، ومعجم المؤلفين، كحالة، ٢/ ١٦٠، والأعلام الشرقية، زكي مجاهد، ٣/ ١٠٤٣.

(٢) المنار، ١٧/ ١٨٧.

لا سيما البخاري، فإنه أدق المحدثين في التصحيح»[1].

فالشيخ رشيد رضا بهذا التقرير، وبهذا الموقف موافقٌ لجمهور المحدثين في اتفاقهم على قبول ما في صحيحي (البخاري ومسلم)، سالكٌ لمسلكهم في الثناء على حسن نظمهما، ودقة ترتيبهما وإخراجهما، وتبرئة معظم رواياتهما من الغلط والخطأ، فنصوصهم في بيان هذا الذي ذكره رشيد رضا أكثر من أن تحصى.

قال أبو إسحاق الإسفراييني: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها»[2].

وقال أبو عمرو بن الصلاح في شأن الصحيحين: «وكتاباهما [أي البخاري ومسلم] أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز... ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد»[3].

وقال الإمام النووي: «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان (البخاري ومسلم)، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة»[4]. وقال في الثناء على ترتيب صحيح مسلم - في مقدمة شرحه عليه -: «ومن حقق نظره في (صحيح مسلم) رحمه الله، واطلع على ما أورده في أسانيده، وترتيبه وحسن سياقته، وبديع طريقته، من نفائس التحقيق، وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط والتحري

(١) المنار، ١٢/ ٦٩٦.
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر، ١/ ٣٧٧، وفتح المغيث، العراقي، ١/ ٩٣.
(٣) معرفة أنواع علم الحديث، ابن الصلاح، ص٨٤، ٩٠.
(٤) المصدر نفسه، ١/ ١٤.

في الرواية، وتلخيص الطرق واختصارها، وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه، واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات والخفيات؛ علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم»[1].

واشتهر في هذا المضمار قول الحافظ أبي نصر الوائلي السجزي[2] في شأن صحيح البخاري: «أجمع أهل العلم - الفقهاء وغيرهم - على أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في (كتاب البخاري) مما روي عن النبي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لا شك فيه أنه لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته»[3].

وغاية القول أن كلام أهل العلم من السلف والخلف في تقرير هذه الحقيقة أكثر من أن يحصى[4].

وكما قرر رشيد رضا بأن دعوى وجود أحاديث موضوعة في الصحيحين

---

(١) المصدر السابق، ١/ ١١.

(٢) هو عبيد الله بن سعيد بن حاتم، أبو نصر الوائلي السجزي البكري، الإمام العالم الحافظ المجوِّد، نزيل مصر، كان متقناً مكثراً بصيراً بالحديث والسنة، واسع الرحلة، سمع بالعراق والحجاز والشام وخراسان، مات في المحرم، سنة ٤٤٤ هـ. معجم البلدان، ياقوت، ٥/ ٣٦٥، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٧/ ٦٥٤، وحسن المحاضرة، السيوطي، ١/ ٣٥٣،

(٣) معرفة أنواع علم الحديث، ابن الصلاح، ص٦٤، ٦٥، والنكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ١/ ٢٤٩.

(٤) ينظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/ ٧٤، والصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، ت: علي بن محمد الدخيل الله، ٢/ ٦٥٥، وفتح المغيث (طبعة الخضير)، العراقي، ١/ ٥٣. وينظر للتوسع: مكانة الصحيحين، الملا علي القاري، ص٤٥-٥٧، والحطة في ذكر الصحاح الستة، صديق حسن خان، ص٢٥٩ وما بعدها، ٣٥١ وما بعدها.

ممنوعة؛ صرح ابن القيم رحمه الله بمثل ذلك فيما يخص (صحيح مسلم) فقال: «القول بأن في (صحيح مسلم) حديثاً موضوعاً مما ليس يسهل»[1].

وبهذا يتضح أن نظرة السيد محمد رشيد رضا رحمه الله لمجمل ما جاء في الصحيحين - في أحد شِقَّيْهَا - موافقة لما عليه جمهور أهل العلم من الحكم بصحة مجمل ما فيهما وقبوله، وتبرئة ما جاء فيهما من دعاوى الوضع، والثناء عليهما وعلى صاحبيهما.

(١) جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام، ابن قيم الجوزية، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، ص١٩٢.

المطلب الثاني
موقفه السلبي من الصحيحين

رغم هذه المواقف الناصعة والموافقة لما عليه جمهور المحدثين من المتقدمين والمتأخرين؛ إلا أن السيد رشيد رضا رحمه الله - وفي بعض مواضع مجلته - جاء بما يُشَوّشُ على مواقفه تلك، وذلك من خلال بعض العبارات والتقريرات التي تنقُضُ ما سبق نقله عنه، ومن خلال - كذلك - تضعِيفِه وردِّه لبعض أحاديث الصحيحين؛ مِمَّا لَم يضعِّفه أحدٌ من النقاد الأوَّلين، ولا واحدٌ من علماء الحديث المتقدمين أو المتأخرين، وهو ما اتكأ عليه كثير من الطاعنين المعاصرين في السنة النبوية.

أما هذه الأحاديث التي انتقدها الشيخ رشيد فسيأتي الكلام على بعض منها، وأما مجيئُهُ بما يخالف ويهدِمُ ما نَقَلْتُه عنه في بداية هذا المبحث من الحكم بصحة (الصحيحين)، والثناء عليهما، وعلى صاحبيهما - خاصةً البخاري -، وتبرئةِ الكتابين من الوضع، والحكم على مجمل أحاديثهما بأنها تفيد العلم واليقين لتلقي الأمة لها بالقبول، وكذا الإنكَارِ على من رَدَّ رواياتيهما بمجرد الجهل الهوى والرأي؛ فيمكن تلخيصه في موقفين:

الفرع الأول: تقريره بأن في بعض أحاديث صحيح البخاري إشكالات في معانيها، وتعارضاً فيما بينها:

قال رحمه الله: «فأما الأحاديث المنتقدة في البخاري فهي ١١٠ أحاديث، منها ما انفرد به، ومنها ما أخرجه مسلم أيضاً، وما انتقدوا من أفراد مسلم أكثر من أفراد البخاري، وإذا قرأت ما قاله الحافظ فيها؛ رأيتها كلها في صناعة الفن التي أشرنا إلى المهم منها عندهم، ولكنك إذا قرأت الشرح نفسه (فتح الباري)؛ رأيت له في أحاديث كثيرة إشكالات في معانيها أو تعارضاً مع غيرها، مع محاولة الجمع بين المختلفات وحل المشكلات بما يرضيك بعضه دون بعض»[1].

وقد طار أعداء السنة بكلام الشيخ رشيد رضا هذا، وجعلوه حجة في الطعن في أحاديث البخاري ومسلم معه، والحطِّ من قيمتهما العلمية، غاضِّين الطرف - جهلاً أو قصداً - عن موقفه الذي تقدم إيضاحه في الثناء على (الصحيحين) وتعظيمهما، والحكم بصحة أحاديثهما في الجملة[2].

والواقع أن «السيد رشيد رضا وغيره يعلمون أن في القرآن آيات يشكل بعضها على كثير من الناس، وآيات يتراءى فيها التعارض، والذين فسروا القرآن - ومنهم السيد رشيد - يحاولون حل ما يتراءى إشكاله، والجمع بين ما يتراءى تعارضه (بما يرضيك بعضه دون بعض)، والقرآن كله حق ﴿ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٢]؛ فثبت بهذا أن ما ذكره السيد رشيد رضا في تلك

---

(١) المنار، ٢٩/ ٤١.

(٢) ممن استشهد بكلام الشيخ رشيد رضا السابق بغرض الطعن في الصحيحين: محمود أبو رية في (أضواء على السنة المحمدية) ص٢٧٥، ٢٧٦، والكاتب الشيعي محمد صادق النجمي في (أضواء على الصحيحين) ص٨٩، وكتابه منشور على موقع مركز الأبحاث العقائدية: www.aqaed.org.

الأحاديث لا يصلح دليلاً على البطلان، هذا وللاستشكال أسباب، أشدها استعصاء أن يدل النص على معنى هو حق في نفس الأمر، لكن سبق لك أن اعتقدت اعتقاداً جازماً أنه باطل»[1].

الفرع الثاني: نفيه خلو (صحيح البخاري) من أحاديث تصدق عليها علامات الوضع:

تَقَدَّمَ نقلُ كلام الشيخ رشيد رضا في نفيه وجود أحاديث موضوعة في (صحيح البخاري) بالمعنى الذي عُرِّفَ به الوضع في علم الرواية، إلا أنه رحمه الله أتبع تقريره ذاك - وفي الموضع نفسه - بقوله: «ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر، قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامة الوضع»[2].

كلام الشيخ رشيد رحمه الله هذا يعود على كلامه الأول - بل على تقريره الذي تقدم بيانه في بداية هذا المطلب - بالإبطال والنقض، إذ كيف يَصِحُّ أن يكون (صحيح البخاري) أَصَحَّ كتابٍ بعد كتاب الله - كَمَا قرَّرَ السيد رشيد رضا -، وَتكونُ أحاديثُهُ مفيدةً للعلم واليقين، وتكونُ أكثر مادته - وصحيح مسلم - متفقةً على صحتها؟! وكيف يشتد نكير الشيخ على بعض من أنكر شيئاً مما في (الصحيحين) بالهوى والرأي، بل كيف يقرر بوُضُوح أن دعوى وجود الوضع في (صحيح البخاري) هي دعوى ممنوعة؟! ثم بعد كلِّ ذلكَ يزعم رحمه الله أن (صحيحَ البخاري) «لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر، قد يصدقُ عليه بعضها ما عدُّوهُ من علامة الوضع»؟!.

وما الفرق بين الحديث الموضوع في معناه الاصطلاحي في علم الرواية - والذي قرر رشيد رضا خُلُوَّ صحيح البخاري منه -، وبين الحديث الذي تَلُوح عليه علامة من علامات الوضع التي ذكرها علماء المصطلح؟!

(١) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص٢٧٤.
(٢) المنار، ٢٩/ ١٠٤.

قَد يَكُونُ بَعضُ الأئمة النُّقاد نازع الإمامين البخاري ومسلماً في بعض حروف صحيحيهما، بل قد يكون بعضهم قد حكم على بعض أفرادهما بالضعف، لكن لم يُنْقل عن واحدٍ منهم القول بأن في الصحيحين حديثاً موضوعاً، أو حديثاً تلوح عليه علامات الوضع، وقد تقدم طائفة من أقوالهم في الحكم بصحة مجمل ما في (الصحيحين)، وبعضها في الحكم بصحتهما كُلِهما.

إذن هذه دعوى مخالفة لما عليه الاتفاق، وقول محدث لم يقل به واحد من المحدثين، ولا من أهل العلم المعتبرين.

وقد اعتمد بعض الطاعنين في أحاديث الصحيحين على بعض نصوص رشيد رضا، فنقلوها في كتبهم لتثبيت مطاعنهم وتأييدها، وقد نقلت قبلَ أسطرٍ اعتماد الكاتب الشيعي "خالد النجمي" على شيءٍ من ذلك[1].

كما علق أحدُ الطاعنين في أحاديث (الإعجاز العلمي) على كلام للشيخ رشيد رضا دافع فيه عن محمد توفيق الصدقي الذي طعن في كثير من أحاديث الصحيحين، لكن قبل أن أنقل تعليق ذاك الطاعن، أنقل نص رشيد رضا المعَلَّق عليه.

قال رحمه الله: «ذلك المسلم الغيور[2] لم يطعن في صحة هذا الحديث كتابة؛ إلا لعلمه بأن تصحيحه من المطاعن التي تنفر الناس عن الإسلام، وتكون سبباً لردة بعض ضعفاء الإيمان وقليلي العلم الذين لا يجدون مخرجاً من مثل هذا المطعن إلا بأن فيه علة في المتن تمنع صحته، وكان هو يعتقد هذا، وما كلف الله مسلماً أن يقرأ صحيح البخاري ويؤمن بكل ما فيه وإن لم يصح عنده»[3].

---

(١) انظر الهامش رقم (٢) من الصفحة ٤٠٠.

(٢) يشير إلى الطبيب محمد توفيق صدقي.

(٣) المنار، ٢٩/ ٥١.

قال الدكتور خالد منتصر[1] تعليقاً على كلام السيد رشيد رحمه الله «الجملة الأخيرة التي قالها رشيد رضا شجاعة ترسخ لنا مبدأً هاماً من الممكن أن يصدم البعض، وهو أننا لسنا ملزمين بأن نتبع كل ما كتبه البخاري لمجرد صحة السند، . . . ولكن علماء الحديث المعاصرين كسالى عن التنقيب والبحث، ومرعوبون من فكرة تنقيح أحاديث البخاري، برغم أنه قد رفض من قبلهم أئمة ورجال دين مستنيرون بعض أحاديث البخاري لتعارضها مع العقل. . .»[2]. إلى آخر ما قال.

هكذا يصف هذا الكاتب السيد رشيداً بأنه رجل دين مستنير، لا لشيء سوى لأنه قرَّرَ أن المسلم ليس ملزماً بقراءة كل ما في (صحيح البخاري) والإيمان به، ثم حاول الطاعن إيهام قرائه بأن السيد رشيداً يقرِّرُ أن المسلم ليس ملزماً باتباع كل ما في البخاري؛ لكن الناظر في عبارة الشيخ رشيد يرى تعبيره بـ"القراءة" لا بـ"الاتباع"، والفرق واضح كما لا يخفى.

ولا شكَّ في أن عبارة السيد رشيد صحيحة إذ المسلم ليس ملزماً - شرعاً - بأن يقرأ صحيح البخاري كله، لكنه ملزمٌ بالإيمان بدلالة النصوص الصحيحة المتلقاة بالقبول، وكان على المعلِّق على كلام السيد رشيد - إن كان منصفاً - أن يذكر مواقفه الإيجابية من الصحيحين كلياً ومن صحيح البخاري خصوصاً حتى يضع قراءه على حقيقة نظرة رشيد رضا للكتابين.

---

(١) طبيب مصري يشغل منصب رئيس قسم الجلدية والتناسلية بهيئة قناة السويس، ومعد ومقدم الفقرة الطبية بقناة دريم الفضائية، وكاتب بصحيفة المصري اليوم. من موقعه الخاص على الشبكة: www.khaledmontaser.com

(٢) وهم الإعجاز العلمي، خالد منتصر، ص٤٢.

المبحث الثاني
انتقاده الصحيحين

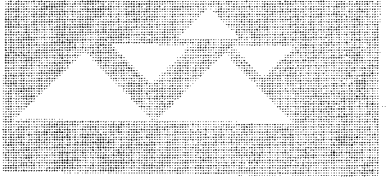

ويتضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: أجوبة العلماء على ما انتقد في الصحيحين.

المطلب الثاني: ذكر الأحاديث التي انتقدها رشيد رضا في الصحيحين.

المطلب الثالث: دراسة نموذجين من الأحاديث التي انتقدها.

تمهيد

بعد الوقوف على موقف السيد رشيد رضا الإجمالي من الصحيحين، ونظرته العامة للكتابين - سلباً وإيجاباً -؛ نتناول في هذا المطلب تفصيل موقفه ذاك، وذلك بدراسة قضية انتقاده روايات الشيخين، وليست الغايةُ استقراءَ كل الروايات التي تكلم عليها الشيخ - فمثل هذا يحتاج إلى بحث خاصٍّ فيما أرى -، ما في الأمر هو أن هذه القضية تسهم في تجلية نظرة رشيد رضا للصحيحين، وتعمل على كشف وإيضاح موقفه الدقيق والصحيح من الكتابين.

المطلب الأول
أجوبة العلماء على ما انتُقِد في الصحيحين

تَقَدَّمَ في المبحث الأول بيان منزلة (الصحيحين) عند علماء الإسلام، وتلقي علماء الأمة لأحاديثهما بالقَبُول، وتقريرِهم المستفيض في أَنَّهُما أصح ما كُتِب بعد كتاب الله، وبَيَّنْتُ متابعة الشيخ رشيد رضا لهم في هذه الرأي، وموافقته لهم في هذا الموقف على الإجمال.

لكن ما يلزم الإشارة إليه هنا هو أن النُّقادَ رغم تلك المكانة الرفيعة التي يتبوؤها الكتابان إلا أنهم محَّصُوا أحاديثَهُمَا، وأعملُوا قواعدَ النقد الدقيقة على رواياتهما، ولم يسلموا لمجرد كون الإمامين البخاري ومسلم من أعظم أهل هذا الشأن، بل نظروا: هل التزم الشيخان بشرطهما في مُصَنَّفَيْهِما؟

وكان من نتيجة هذا التدقيق والنظر أنهم وصلوا إلى أن هناك طائفة يسيرة جداً من الأحاديث أَخَلَّ الشيخان فيها بما اشترطاه؛ فكانت - تبعاً لذلك - مستثناةً مما تلقَّته الأمة بالقَبول.

يقول ابن الصلاح: «القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرجٌ في قبيل ما يقطع بصحته؛ لتلقي الأمة كل واحدٍ من كتابَيْهما بالقبول، على الوجه الذي فصَّلناه من حالِهما فيما سبق، سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»[1].

وقال الإمام النووي رحمه الله: «قد استدرك جماعةٌ على البخاري ومسلم أحاديثَ أَخَلَّا بشرطهما فيها، ونَزَلَت عن درجة ما التزماه، وقد سبقت الإشارةً إلى هذا، وقد أَلَّف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بـ(الاستدراكات والتتبع)[2] وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي[3] أيضاً عليهما استدراك، ولأبي على الغساني الجياني[4] في

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث، ابن الصلاح، ص٩٧.

(٢) طُبع في رسالة علمية (ماجستير) بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله، كما طبع فرعٌ منه في جزء مستقل بعنوان (الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصحيح) بتحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد، أبو مسعود الدمشقي، الحافظ، المجود، البارع، مصنف كتاب (أطراف الصحيحين)، ارتحل في الأمصار، وكتب ببغداد والبصرة والأهواز وواسط وأصبهان... وغيرها من البلاد، وكان مشهوراً بالعناية بالصحيحين، مات سنة ٤٠١هـ، ومن أشهر كتبه (الأطراف على الصحيحين). تاريخ بغداد، الخطيب، ٧/ ١١٢، والمنتظم، ابن الجوزي، ١٥/ ٤٠٠، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٧/ ٢٢٧، والبداية والنهاية، ابن كثير، ١٥/ ٥٣٣.

(٤) هو أبو علي الحسين بن محمد بن محمد بن أحمد الغساني الجياني، الإمام الحافظ، محدث أهل الأندلس، ولد سنة ٤٢٧ هـ، وهو من أهل "قرطبة"، وإنما ينسب إلى "جيان" لأن أباه نزلها وتوفي بها، تصدر أبو علي للتدريس بقرطبة، ولم يرحل من الأندلس قط إلى وفاته سنة ٤٩٨هـ، له من الآثار: (تقييد المهمل وتمييز المشكل)، و(الألقاب)، و(التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين). الصلة، ابن بشكوال، ١/ ٢٣٣، وبغية الملتمس، الضبي، ١/ ٣٢٧، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٩/ ١٤٨.

كتابه "تقييد المهمل" في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه في مواضعه»[1].

والمواضع التي انتقدها الدارقطني وغيره أغلبه منصب على الأسانيد والرواة لا على المتون، قال الشيخ خليل إبراهيم ملا خاطر: «وسبب الطعن في هذه الأحاديث أغْلَبه راجع إلى الطعن في الرواة والأسانيد، ولم يتعرض الطاعنون - في هذه الأحاديث - إلى متون الأحاديث إلا نادراً، وسواء ذلك على الرواة عندهما أو عنهما»[2]، ثم نقل قول الشيخ الميرتهي: «ثم إن الدارقطني تتبع على البخاري في أزيد من مائة موضع، ولم يستطع أن يتكلم إلا في الأسانيد: بالوصل والإرسال، غير موضع واحد»[3]، ثم قال: «ويشهد له ما قاله الحافظ في مقدمة (الفتح)[4] عند الجواب - تفصيلاً - على هذه الانتقادات: . . . القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن؛ فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح»[5].

وإذا تقرر أن أكثر الانتقادات على الصحيحين إنما هي في الأسانيد والرواة؛ فليعلم أن صاحبيهما من أعلم أهل الشأن بالرجال والعلل، فقولُهُما مقدَّمٌ على قول غيرهِمَا ممن انتَقَدَ عليهما، يقول ابن حجر: «والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ومسلم على أهل عصرهما، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمُعَلَّل؛ فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعْلَمَ أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي

(١) شرح صحيح مسلم، النووي، ١/ ٢٧.
(٢) مكانة الصحيحين، خليل إبراهيم ملاً خاطر، ص٣٠٨.
(٣) المرجع نفسه، ص٣٠٨.
(٤) هدي الساري، ابن حجر، ص٣٤٨.
(٥) مكانة الصحيحين، علي القاري، ص٣٠٨، ٣٠٩.

عند أحد إلا عند علي بن المديني، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله، فإنَّه ما رأى مثلَ نفسه، وكان محمد بن يحيى الذُّهَلِي[1] أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً، وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته. وقال مكي بن عبد الله: سمعت مسلمَ بن الحَجَّاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته. فإذا عرف أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما؛ يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة»[2].

• **إقرار رشيد رضا بهذا الجواب:** وهذا الجواب - أي ترجيح قولهما على غيرهما - قرره رشيد رضا أيضاً عند كلامه عن الصحيحين، حيث رجح قولهما على قول من انتقد عليهما، وقد مرَّ معنا قوله رحمه الله: «ومن دقق النظر في تاريخ رجال الصحيحين، ورواية الشيخين عن المجروحين منهم، يرى أكثرها في المتابعات التي يراد بها التقوية؛ دون الأصول التي هي العمدة في الاحتجاج. ثم إذا دقق النظر فيما أنكروه عليهما مما صححاه من الأحاديث؛ يجد أن أقوالهما في الغالب أرجح من أقوال المنازعين لهما، لا سيما البخاري، فإنه أدق المحدثين في التصحيح»[3].

---

(١) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن ذؤيب، أبو عبد الله الذهلي النيسابوري. الإمام الحجة الثقة، أمير المؤمنين في الحديث، وإمام أهل زمانه، ولد سنة ١٧٢ هـ بنيسابور، وارتحل رحلة واسعة فزار أصبهان، وبغداد، والبصرة، والكوفة، ومصر والشام... وغيرها، وكان ذا هيبة وجلالة، يشبه بالإمام أحمد في بغداد، والإمام مالك في المدينة، توفي بخراسان سنة ٢٥٨هـ. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٢/ ٢٧٣، ورجال صحيح البخاري، الكلاباذي، ٢/ ٦٨٧، وتاريخ بغداد، الخطيب، ٤/ ٦٥٦، وسير أعلام النبلاء، ١٢/ ٢٧٣.

(٢) هدي الساري، ابن حجر، ص٣٤٧.

(٣) المنار، ١٢/ ٦٩٦.

قال النووي رحمه الله: «قد استدرك الدارقطني على البخاريِّ ومسلم أحاديثَ؛ فَطَعَن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم؛ فلا تغترَّ بذلك»[1].

وقد عقد الحافظ ابن حجر في مقدمة (الفتح)[2] فصلاً في الدفاع عن أحاديث البخاري المنتقدة، وكذلك فعل النووي في شرحه على (صحيح مسلم).

من أجل ذلك قرر بعض أهل العلم صحة كل أحاديث الصحيحين دون استثناء، وأضافوا من الجوابات: أنَّ ما انتقده الدارقطني وغيره ليس ضعيفاً، لكنه ليس في أعلى درجات الصحة التي التزمها الشيخان.

يقول العلامة أحمد شاكر رحمه الله: «الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتَتَبَّع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقُدْهَا على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهلَ العلم واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل»[3].

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، النووي، ت: علي عبد الحميد الحلبي، ص٦٧.

(٢) هدي الساري، ابن حجر، ص٣٨٣.

(٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد محمد شاكر.

والأحاديث التي انتُقِدت على الصحيحين معروفةٌ مشهورةٌ؛ ليس هذا مجال بحثها ولا مناقشتها، وقد ذكر رشيد رضا طائفة منها في "المنار"[1]، فهذه غير مرادة بالبحث هنا، إنما المراد تلك التي لم يضَعفها أحد من النقاد المتقدمين من أئمة هذا الشأن، وسلك فيها رشيد رضا غير مسالك المحدثين في النقد الصحيح، أو جانب الصواب في تطبيق بعض الأصول العلمية الصحيحة المعروفة في النقد.

(١) من أحاديث الصحيحين التي أشار رشيد رضا إلى انتقاد بعض أهل العلم لرواتها ومتونها ما بينه في قوله: «وانتقلت من هذا إلى بحث ما يوثق به وما لا يوثق به من الروايات، وما انتقده المحدثون من أحاديث الشيخين (البخاري ومسلم) بجرح كثير من رواتهما، وغلط بعض متونهما، وذكرت بعض المتون التي حكموا بالغلط فيها، ومنها حديث شريك عند البخاري في المعراج إذ صرح بأنه رؤيا منامية، وخالف غيره من رواة البخاري في مسائل أخرى فيه، وحديث مسلم: خلق الله التربة يوم السبت... إلخ، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وثلاث سجودات في كل ركعة وغير ذلك».

المطلب الثاني
ذكر الأحاديث التي انتقدها رشيد رضا في الصحيحين

حاولت تقصي ما انتقده رشيد رضا من أحاديث الصحيحين في مجلة "المنار" مما رأى أن في متونها إشكالاً أو غير ذلك فبلَغَ عددها قرابة العشر - أو تزيد قليلاً -، ولا بد من التنبيه هنا إلى أن انتقاده لحديثٍ ما لا يأتي دائماً في صورة الإنكار لثبوته، لكنه أحياناً يذكر الإشكال في متن الحديث دون أن يأتي في ذلك بجواب؛ وهو ما يعطي انطبَاعاً بأنه مؤيدٌ لذلك الإنكار - إن لم يكن هو مثيره أصلاً -، أو كأن يَتعسَّفَ في تأويل مَتنه في محاولةً منه لإزالة الإشكال، مما يؤول أحياناً إلى إبطال الحجة به تماماً.

وهذا ما وقفت عليه من أحاديث (الصحيحين) التي انتقدها رشيد رضا في "المنار":

١- حديث أبي هريرة: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم...»[١].

٢- حديث تميم الداري في الجسَّاسة[٢].

٣- حديث شق صدره ﷺ في الصِّغَر[٣].

٤- أحاديث الإسراء والمعراج[٤].

---

(١) ينظر: المنار، ١٩/ ٩٧، وينظر أيضاً: ٢٩/ ٤٢، ٤٨. ونص الحديث: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داءً، والأخرى شفاءً» أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، رقم٣٣٢٠، وفي كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، رقم٥٧٨٢.

(٢) ينظر: المنار، ١٩/ ٩٩، ٢٨/ ٤٧٤. قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقاته على (صحيح مسلم) ٤/ ٢٢٦١: «الجساسة: قيل سُمِّيت بذلك لتجسسها الأخبار للدجال، وجاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنها دابة الأرض المذكورة في القرآن». والحديث روته فاطمة بنت قيس، قالت: سمعت النبي ﷺ على المنبر يقول: «إني والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة، ولكن جمعتكم لأن تميماً الداري كان رجلاً نصرانياً....» في حديث طويل فيه ذكر الجساسة. أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، ٤/ ٢٢٦١، رقم٢٩٤٢.

(٣) ينظر: المنار، ١٩/ ٥٣٠، ٣٣/ ٢٧٧-٢٧٨، وهو مروي عن أنس: «أَنَّ رسول الله ﷺ أَتاه جبريل عليه السلام وهو يلعب مع الْغلمان، فأخذه فصرعه، فشقّ عن قلبه، فَاستخرج الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عَلَقَةً، فقال: هذا حَظ الشيطان مِنْكَ، ثم غَسَلَهُ...» الحديث. أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، ١/ ١٤٧، رقم١٦٢.

(٤) ينظر: المنار، ١٩/ ٥٣٢، ٢٩/ ٤٠، ٣٣/ ٢٧٨. وقد كتب الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر رحمه الله بحثاً في الرد على من أنكر روايات المعراج، ونشره في "المنار"، ٣٥/ ٧١٤. وقصة الإسراء برسول الله ﷺ جاءت بروايات كثيرة في الصحيحين، أكتفي بالإشارة إلى أبوابها في الكتابين، ينظر: (صحيح البخاري) كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، وكتاب مناقب الأنصار، باب حديث الإسراء، وباب المعراج، و(صحيح مسلم)، فينظر موضع تخريج حديث شق الصدر السابق من كتاب الإيمان، وباب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]، وغيرها من المواضع الكثيرة التي لا يتسع المقام لذكرها هنا.

٥- أحاديث خروج الدجال[١].

٦- أحاديث انشقاق القمر[٢].

٧- حديث: «خَمِّروا الآنية [وفي رواية الأسقية]، وأَجِيفُوا[٣] الأبواب، واكْفِتُوا[٤] صِبْيانكم عند المساء فإن للجِنِّ انتشاراً وخطفة»[٥].

٨- حديث سجود الشمس تحت العرش[٦].

---

(١) ينظر: المنار، ٢٨/ ٤٧٤.

(٢) ينظر: المنار، ٨/ ٦٨، ٣٠/ ٢٦١. وقصة انشقاق القمر مروية عن عبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وابن عباس رضي الله عنهم أن: «القمر انشق على عهد رسول الله ﷺ شقتين، فقال النبي ﷺ: اشهدوا» وفي رواية أن الطلب كان من المشركين. أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، رقم٣٦٣٦، ٣٦٣٧، وفي كتاب مناقب الأنصار، باب انشقاق القمر، رقم ٣٨٦٨، ٣٨٦٩، ٣٨٧٠، ٣٨٧١، وفي كتاب التفسير، باب: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا آيَةً﴾ [القمر: ١ - ٢]، رقم٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٤٨٦٦، ٤٨٦٧، ٤٨٦٨. وأخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب صفة القيام والجنة والنار، باب انشقاق القمر، ٤/ ٢١٥٨، رقم٢٨٠٠، و٤/ ٢١٥٩، رقم٢٨٠٢، ٢٨٠٣.

(٣) أجيفوا أبوابكم: أي ردوها. النهاية، ابن الأثير، ١/ ٣١٧.

(٤) اكفتوا صبيانكم: أي ضُمُّوهُم إليكم. النهاية، ابن الأثير، ٤/ ١٨٤.

(٥) ينظر: المنار، ٢٩/ ٤٤. والحديث رواه جابر بن عبد الله، وأخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، رقم٣٣١٦، وفي كتاب الأشربة، باب تغطية الإناء، رقم٥٦٢٣، ٥٦٢٤، وفي كتاب الاستئذان، باب لا تترك النار في البيت عند النوم، رقم٦٢٩٥، وباب إغلاق الأبواب بالليل، رقم٦٢٩٦، ومسلم في (الصحيح)، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطِيَة الإناء وَإِيكاءِ السقاء...، ٣/ ١٥٩٤، رقم٢٠١٢، و٣/ ١٥٩٦، رقم ٢٠١٤.

وقد قام الدكتور: محمد سعيد السيوطي (عرَّف نفسه بأنه رئيس الصحة البحرية والكرنتينات الحجازية) بمناقشة رشيد رضا في تضعيفه لحديث جابر في مقال بعنوان (رسالتان طريفتان في توجيه حديثي الذباب وخطفة الجن بمباحث الطب والعلم والحديث)، وهو منشور بالمنار، ٢٩/ ٣٧٢.

(٦) سيأتي الكلام عليه وعلى حديث سحر النبي ﷺ.

٩- حديث سحر النبي ﷺ.

١٠- نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان[١].

وكما هو ملاحظ فإن أغلب هذه الأحاديث هي في أشراط الساعة، وذلك لأن للشيخ رشيد رضا رأيا خاصاً في أحاديث هذا الباب، حيث يرى «أن هذه الأحاديث من حيث الجملة تختلف فيما بينها اختلافاً عظيماً، وأنها تنافي حكمة الله تعالى في إخفائها وعدم إطلاع الخلق على وقتها»[٢].

وقد عبَّر عن هذا الموقف بشكل واضح حين قال: «وقد بَيَّنْتُ وجوهَ الدِّفاع عن الأحاديث المشكَلَة بالتعارض وغيرِهِ في مواضع من المنار وتفسيرِهِ؛ أَهَمُّهَا الكلام في أشراط الساعة، ولا سيما أحاديث المهدي والدجال، فإن التعارض والتناقض فيها كثير جدّاً»[٣].

---

(١) ينظر: المنار، ٥/ ١٣٥، وحديث نزول عيسى عليه السلام رواه أبو هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية». أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب البيوع، باب قتل الخنزير، رقم٢٢٢٢، وفي كتاب المظالم، باب كسر الصليب وقتل الخنزير، رقم ٢٤٧٦، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم، رقم٣٤٤٨، وفي كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ، ١/ ١٣٥، رقم١٥٥، و١/ ١٣٧، رقم ١٥٦، وكتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في فتح قسطنطينية، وخروج الدجال ونزول عيسى بن مريم، ٤/ ٢٢٢١، رقم٢٨٩٧، وباب ذكر الدجال وصفته وما معه، ٤/ ٢٢٥٠ رقم٢٩٣٧، وباب في خروج الدجال ومكثه في الأرض، ونزول عيسى...، ٤/ ٢٢٥٨، رقم٢٩٤٠.

(٢) موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي، شفيق بن عبد الله شقير، ص٢٩٠. وقد قام شقير بمناقشة بعض أحاديث أشراط الساعة التي انتقدها رشيد رضا، ينظر: ص٢٨٣-٣٥٢.

(٣) المنار، ٣٢/ ٧٨١.

وليس المُرَامُ مناقشة كل هذه الأحاديث، ولا ذلك غاية هذا البحث، فذلك يحتاج إلى بحث مستقل، أو ربما رسالة علمية خاصة[1]، لكني سأكتفي بذكر نموذجين فقط محاولاً استخراج أصوله النقدية، وعرض ذلك على الأصول العلمية الصحيحة المقررة عند المحدثين.

(١) ليت أحد طلاب العلم يجمع هذه الأحاديث كلها من مؤلفات الشيخ رشيد المختلفة، ثم يقوم بدراستها دراسة علمية جادة ووافية، ومن ثم يستخرج قواعد النقد عند الشيخ من خلال تلك الروايات.

المطلب الثالث
دراسة نموذجين من الأحاديث التي انتقدها

اخترت حديثين من جملة الأحاديث التي تكلم عليها رشيد رضا في الصحيحين، وهما حديث (سجود الشمس)، وحديث (سحر النبي ﷺ)، وذلك لأن السيد رشيداً تكلم عن هذين الحديثين بإسهاب في أكثر من موضع في مناره، وتناولهما بالنقد سنداً ومتناً، فَأَمْكَنَ ذلك استخراجُ منهجِه بشكلٍ دقيقٍ، ومن ثُمَّ مناقشتُه والحكُم عليه[1].

الفرع الأول: حديث سجود الشمس تحت العرش:

أولاً: نص الحديث: حديث سجود الشمس مخرج في الصحيحين[2] عن

(١) إضافة إلى أن الشيخ شفيق شقير ناقش السيد رشيداً في أحاديث أشراط الساعة نقاشاً مستفيضاً، فلا طائل من إعادة ما قام به هنا، ينظر كتابه: موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي، ص٢٨٣-٣٥١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر، رقم٣١٩٩، وفي كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨]، رقم٤٨٠٢، وفي كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، رقم٧٤٢٤، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، ١/ ١٣٧، رقم١٥٧.

الصحابي الجليل أبي ذر «أن النبي ﷺ قال له حين غربت الشمس: أتدري أين تذهب؟ قال أبو ذر: الله ورسوله أعلم؟ قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيُؤْذَنُ لها، ويوشِكُ أن تسجد فلا يُقْبَل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعي من حيث جئت فَتَطلُعُ من مَغرِبها، فذلك قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨]».

وفي لفظ مسلم: «إن هذه تجري حتى تنتهيَ إلى مستَقَرِّها تحت العرش فَتَخِرّ ساجدةً، فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت. فَتَرجِعُ فتصبحُ طالعةً من مطلعها، ثم تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة، ولا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت. فَتَرجِعُ فتصبح طالعةً من مطلعها، ثم تجري لا يَسْتَنْكِرُ الناس منها شيئاً حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش، فيقال لها: ارتفِعِي أَصْبِحِي طالعة من مغربك فتصبحُ طالعةً من مغربها، فقال رسول الله ﷺ: أتدرون متى ذاكم؟ ذاك حين ﴿لا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]».

ثانياً: عرض رأي رشيد رضا: تناول الشيخ رشيد رضا هذا الحديث في "المنار" في أكثر من موضع، وَشكَّكَ في صِحَّتِه بناءً على مخالفة مَتْنِه - حسب رأيه - للواقع العلمي الحسي الذي يقرِّرُ أن الشمس حين غروبها عن جزءٍ من الأرض فإنها تشرق على جزءٍ منها آخر، وقد أشار السيد رشيد إلى ذلك عند كلامِه على بعض أحاديث الصحيحين التي وقع - حسب رأيه - شذوذ وغَلَطٌ في متُونِهَا لم يكن للعلماء آنذاك أن يتفطنوا له؛ لخفاء تلك الحقائق العلمية عليهم، وفي ذلك يقول رحمه الله: «وأما تمحيص متون الروايات، وموافقتِها أو مخالفتِها للحق الواقع، وللأصول أو الفروع الدينية القطعية أو الراجحة وغيرها؛ فليس من صناعتهم، ويَقِلُّ الباحثون فيه منهم، ومن تعرض له منهم كالإمام أحمد والبخاري لم يوَفِّه حَقَّه؛ كما نراه فيما يورده الحافظ

ابن حجر في التعارض بين الروايات الصحيحة له ولغيره، ومنه ما كان يتعذر عليهم العلم بموافقته أو مخالفته للواقع، كظاهر حديث أبي ذر عند الشيخين وغيرهما: أين تكون الشمس بعد غروبها؟ فقد كان المتبادر منه للمُتَقَدِّمين أن الشمس تغيبُ عن الأرضِ كلِّها، وينقطع نورها عنها مدة الليل؛ إذ تكون تحت العرش تنتظر الإذن لها بالطلوع ثانية، وقد صار من المعلوم القطعي لمئات الملايين من البشر أن الشمس لا تغيب عن الأرض في أثناء الليل، وإنما تغيب عن بعض الأقطار، وتطلع على غيرها، فنَهَارُنا ليل عند غيرنا، وليلُنا نهار عندهم؛ كما هو المتبادر من قوله تعالى: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾ [الزمر: ٥]، وقوله جلت قدرته: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ [الأعراف: ٥٤]»[1].

وقال في موضع آخر: «وأقول: إن هذه القاعدة صحيحة عند المحدثين والأصوليين جميعاً[2]، ولكن قَلَّ من عُني بتحكيمها في الأحاديث الشاذة المتون؛ بمخالفة القطعيات - حتى الحسية منها - كحديث أبي ذر رضي الله عنه في غروب الشمس، وكونها تكون مدة غيابها عن الأرض ساجدة تحت العرش تستأذن ربها في العودة إلى الطلوع... إلخ، وهو مَتْنٌ مخالفٌ للحِسِّ، فإن الشمس لا تغيب عن الأرض كلها طرفة عين، وإنما تغرُبُ عن قومٍ وتطلع على آخرين، وهذا مُشاهدٌ معلومٌ بالقطع»[3].

وأشار رحمه الله مرةً أخرى إلى أن هذا الحديث لم يكن ليثِيرُ إشكالاً عند المتقدمين؛ لأنهم لم يكونوا حينها يعلمون ما نعلمه اليوم من اليقين الحسي القطعي أن الشمس لا تختفي حين تغرب عنا، إنما تطلع على أقوام آخرين، يقول رحمه الله:

---

(١) المنار، ٢٧/ ٦١٥.

(٢) يشير إلى القاعدة الحديثية: صِحَّةُ السند لا تقتضي صحةَ المتن.

(٣) المنار، ٢٨/ ٧٥١، ٧٥٢.

«فالذين لا يعلمون أن الشمس لا تغيب عن الأرض، ولا تحتجب عن جميع سكانها من البشر ساعة ولا دقيقة؛ لا يرون شيئاً من الإشكال في حديث أبي ذر في بيان أين تكون بعد غروبها؛ لأنهم يظنون أن غروبها عنهم غروب عن جميع العالم»[1].

وبناء على ما سبق؛ قرر رشيد رضا ما يلي: «فنحن بعد العلم القطعي الثابت بالحس في مثل هذه المسألة وما في حكمها؛ لا مندوحة لنا عن أحد أمرين:

- إمَّا الطعنُ في سند الحديث - وإن صحَّحُوهُ -؛ لأن رواية ما يخالف القطعيَّ من علامات الوَضْع عند المحدِّثينَ أنفسِهم، وأقرب تصوير للطعن فيما اشتهر رواتُه بالصدق والضبط؛ أن يكون الصحابي أو التابعي منهم سمِعَهُ من مِثْلِ كعب الأحبار، ونحن نعلم أن أبا هريرة روى عن كعبٍ وكان يصدقه، ونرى الكثير من أحاديثه عنعنة لم يصرح رضي الله عنه بسماعها من النبي ﷺ، ومن القَطْعِيِّ أنه لم يسمع الكثيرَ منها من لسانه ﷺ لتَأَخُّرِ إسلامِه، فمن القريب أن يكون سمع بعضَها من كعب الأحبار. ومرسَلُ الصحابي إنما يكون حجة إذا سمعه من صحابي مثله، ومِثْلُ هذا يقال في ابن عباس وغيرِه - ممن روى من كعبٍ وكان يصدِّقُه -.

- وإما تأويل الحديث بأنه مروي بالمعنى، وأَنَّ بعضَ رواته لم يفهم المراد منه؛ فعبَّر عما فهمه؛ كعَدَم فهْم راوي هذا الحديث - الذي ذكرنا - على سبيل التمثيل المرادَ من قوله ﷺ: (إن الشمس تكون ساجدة تحت العرش...) إلخ، فعَبَّرَ عنه بما يدُلُّ على أنَّهَا تغيبُ عن الأرض كلِّها»[2].

يشير رشيد رضا من خلال هذا النص إلى ضعف الحجة بمتن هذا الحديث؛ أمام يقينية الحقيقة العلمية الحسية القاطعة بأن الشمس حين غروبها عنا؛ إنما تطلع على أقوام

(١) المنار، ٢٩/ ٤٠، ٤١.

(٢) المنار، ٢٧/ ٦١٥، ٦١٦.

آخرين، ولا تغيب أو تختفي كما يدل عليه ظاهر الحديث - حسبه دائماً -، ويقرر أن هذا التعارض يقودنا إلى ضرورة «الطعن في إسناد الحديث - وإن صَحَّحوه -» كما عبَّرَ بنفسِه، أو إلى إبطال دلالة متنه برَمْي بعضِ الرواةِ بالتصرُّفِ في معنى الحديث.

ثالثاً: تحليل رأيه ومناقشتُهُ: يمكن - انطلاقاً من نصِّ رشيد رضا الأخير ونصوصٍ له أخرى - حَصْرُ مسالِكِهِ في انتقادِ حديثِ سجود الشمس إلى مسالك ثلاثة:

١- الطعن في إسناده: وذلك من خلال:

أ - زعمه احتمال أن يكون راوي هذا الحديث (الصحابي أو التابعي) سمعه من مثل كعب الأحبار: وهو ما أشار إليه في نصه المنقول عنه آنفاً، وهو مَحْضُ احتمالٍ وتخمينٍ لا دليل عليه، ولم يَقُل به أحد من العلماء قبل رشيد رضا - حسب اطلاعي، ولو وُجِد لَنَقَلَه هنا مع ما علم منه رحمه الله من سعة الاطلاع على الآراء والأقوال -، ثم إن سياق الحديث يدُلُّ بما لا يَدَعُ مجالاً للشك أن قصته وقعت لأبي ذر نفسِه، إذ فيه التصريح باسم أبي ذر حيث إن الرسول ﷺ سأله قائلاً: - حين غربت الشمس -: «يا أبا ذر أتدري أين ذهبت؟...»، فلا مجال هنا لاحتمال أن يكون الحديث من رواية كعب الأحبار أو غيره من مسلمة أهل الكتاب، وعلى فرض ذلك فلا مطعن في صحة الحديث؛ لما تَقَدَّمَ بيانُهُ من عدالة كعبِ الأحبارِ وتوثيقِهِ بإجماع الأمة سلفِهِم وخلفِهِم[1]، وأنه ما كان ليكذب على رسول الله ﷺ. أقول: هذا مع فرض صحة ذلك الاحتمال، وهو - كما هو الظاهر - ضعيفٌ بل باطلٌ يَرُدُّهُ ظاهرُ الحديث وسياقُه.

---

(١) ينظر: الفرع المعقود لإثبات عدالة كعب الأحبار من هذا البحث.

ب - الكلام على راوي الحديث "إبراهيم التيمي" وسماعه: قال رشيد رضا رحمه الله: «وجدتُّ أن أصحَّ رواياته التي اتفق عليها الشيخان هي ما أخرجاه من طريق الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذرٍ، هكذا بالعنعنة، وإبراهيم التيمي قال الحافظ في (التقريب): ثقةٌ، ولكنَّهُ يرسلُ ويدلس. فهذه علةٌ في سند أصَحِّ رواياتِ الحديث تُبْطِلُ الثقةَ بها، ولمسلم رواية من طريق أخرى ذكر فيها الراوي سماع إبراهيم من أبيه مع عنعنته، ولم يعْتَد بها البخاري، وثَمَّ روايات أخرى لا يصح شيء منها»[1].

الواقع أن أحداً لم يَسْبق السيد الشيخَ رشيد رضا رحمه الله - فيما أعلم - في الطعن على هذا الإسناد بالذات، حتى ممن عُنِيَ بانتقاد أحاديث الصحيحين كالدارقطني وغيره.

أمَّا إبراهيم بن يزيد بن شريكٍ التيمي، فالجمهور على توثيقه: ابن معين[2]، وأبو زرعة[3]، وأبو حاتم[4]، وابن حبان[5]، ولم يَرْمِهِ بالتدليس من المتقدمين سوى الكرابيسي، ومع ذلك لم يرمه بالتدليس العام مع جميع الرواة ممن هم فوقه، بل قال: «حدث عن زيد بن وهب قليلاً أكثرها مدلسة»[6].

فتدليسُ إبراهيم التيمي إنما هو في أحاديث زيد بن وهبٍ، وليس ذاك صنيع مطلقٌ منه مع كل الرواة ممن هم فوقه، وحديثُ سجود الشمس ليس من أحاديث زيد بن وهبٍ؛ فلا دليل على تدليسِهِ هنا، والظاهرُ أن

(١) المنار، ٣٢/ ٧٨١.
(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢/ ١٤٥.
(٣) المصدر نفسه، ٢/ ١٤٥.
(٤) المصدر نفسه، ٢/ ١٤٥.
(٥) ٤/ ٥٧.
(٦) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١/ ٩٢.

الحافظ ابن حجر في وصفه لإبراهيم بأنه «ثقة إلا أنه يرسل ويدلس»[1] إنما اعتمد على قول الكرابيسي السابق.

ولذلك علق صاحبا (تحرير تقريب التهذيب) على كلام الحافظ بالقول: «قوله [أي ابن حجر]: يُدَلِّس. وَهَمٌ منه؛ فإن أحداً لم يَصِفْهُ بذلك، بل لم يورده هو في طبقات المدلسين»[2].

ثم إن تخريج البخاري ومسلم لحديثه - مع ما علم من طريقة الشيخين في انتقاء أحاديث الرواة المجروحين جرحاً يسيراً - يُقَوِّي الثقةَ بحديثه، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي[3] يقول في الراوي الذي يخرِّجُ له في الصحيح: «هذا جاز القنطرة»[4]. قال ابن دقيق العيد: «يعني بذلك أنه لا يُلتَفَتُ إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرةٍ وبيانٍ شافٍ يزيد في غلبة الظنِّ على المعنى الذي قدَّمْنَاه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابَيْهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديلُ رواتهما»[5]. وهذا كافٍ شافٍ في بيان صحة هذا الإسناد.

وقد لخص كل ما سبق بيانه حول هذه الرواية الدكتور حمزة المليباري؛ حين سُئِلَ عن هذا الإسناد فقال: «إبراهيم التيمي ثقة إمام، غير أنه تُكلِّم فيه بما يدل على أن روايته عن بعض الصحابة منقطعة، ولعل الكرابيسي جعله من المدلسين بسبب روايته

(١) التقريب، ابن حجر، ص١١٨.

(٢) تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، ١/ ١٠٣.

(٣) هو علي بن عساكر بن سرور الخشاب، أبو الحسن المقدسي، الإمام المعَمِّر نزيل دمشق، ولد سنة ٤٥٨هـ، وقدم دمشق تاجراً فسكنها إلى أن مات سنة ٥٥٣هـ، وله جزء في العوالي. تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٤٣/ ٩٢، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢٠/ ٣٥٥، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، ٦/ ٢٧٨.

(٤) الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، ص٥٣، وهدي الساري، ابن حجر، ص٣٨٤، والنكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ٣/ ٣٤٨.

(٥) الاقتراح، ابن دقيق العيد، ص٥٣.

عن زيد بن وهب المخضرم؛ إذ قال: حدث عن زيد بن وهب قليلاً أكثرها مدلسة. كما في التهذيب، يعني أن إبراهيم التيمي كان يخفي الواسطة بينه وبين زيد، وتبعه في ذلك العلائي[1] وغيره.

وعلى هذا؛ فما رواه إبراهيم عن شيوخه متصل وإن لم يصرح بالسماع، إلا في روايته عن زيد بن وهب، فإن الحكم عليه بالاتصال يتوقف على ثبوت سماعه منه ذلك الحديث بعينه، وكذا روايته عمن لم يسمع منه من الصحابة تكون منقطعة أيضاً بدون نزاع، ويتأيد ذلك بتعامل النُّقَّاد قاطبة مع رواياته، لا سيما اعتماد الإمامين: البخاري ومسلم عليها في الصحيحين»[2].

ثم أشار الدكتور المليباري إلى حديث سجود الشمس بقوله: «أما الحديث الذي نحن بصدده؛ ليس مما ينبغي الشك في اتصاله، إذ رواه عن أبيه، ولم يتكلم في روايته عنه أحد من الأئمة، كما لم يتوقف أحد منهم عن تصحيحها عموماً في حدود علمي، وفي هذا الحديث خصوصاً، بل هي رواية مشهورة ومعتمدة في الصحيحين... وبالنسبة إلى هذا الحديث... فقد قمت بجمع ما ورد في روايته من الطرق؛ فوجدتها تدور على إبراهيم عن أبيه عن أبي ذر، دون أن أعثر على شيء يدل على انقطاع هذه الرواية؛ مثل وجود واسطة بين إبراهيم وأبيه، أو صيغة تدل على أن إبراهيم لم يسمع من أبيه هذا الحديث بعينه؛ كأن يقول: بلغني عن أبي، أو أخبرت عن أبي، أو غير ذلك. ألا يكفي لنا صنيع النُّقَّاد في عدم تعرضهم لرواية إبراهيم عن أبيه - مع شهرتها - في مناسبة بيان انقطاع ما رواه عن بعض شيوخه، بل احتجاجهم المطلق بما رواه عن أبيه معنعناً؛ يلزمنا القول بصحة ذلك الحديث؟ الخلاصة: إن رواية إبراهيم عن أبيه متصلة جزماً، دون أن يعكرها قول الكرابيسي الخاص بما رواه إبراهيم عن زيد بن وهب،

(١) جامع التحصيل، العلائي، ص١٤١.
(٢) سؤالات حديثية، حمزة المليباري، ص٦٢.

وشكوكنا أو تشكيكنا فيما لم يشك فيه النُّقَّاد قاطبة يعد مجازفة خطيرة»[1].

فتبين أنه لا مطعن في هذا الإسناد بحال والله أعلم.

المسلك الثاني: رَمْيُهُ بعضَ رواتِه بالتصرُّف في معنى متنِه: عندما تَهَيَّأَ للشيخ رشيد رضا أن متن حديثنا هذا مخالفٌ للواقع المحسوس، وللحقائق العلمية، وبعد أن حاول تضعيف إسناده - كما تَقَدَّمَ -؛ راح رحمه الله يلمح إلى أن بعض رواته ربما يكون قد تصرف في معنى الحديث؛ فنقله بالمعنى الذي فهمه من لفظ الرسول ﷺ، حيث قال: «وبيان ذلك أنه في أمر غيبي يكثر خطأ الرواة في أمثاله، ويختلفون في فهمها؛ فيروونها بالمعنى الذي فهموه، وكثيراً ما يكون فهمهم خطأً، وأكثر الأحاديثِ المَرْوِيَّةِ بالمعنى - لا بِلَفْظِ الرسول ﷺ - يكثُرُ الاختلاف في ألفاظها ومعانيها، حتى الأمور الحسية التي يفهمها كل أحد كالطهارة وصفة الصلاة، فإذا لم يجد شُرَّاحها وجهاً وجيهاً للجمع بينهما؛ حملوها على تعدد ما وردت فيه»[2].

ثم قال: «والراجح عندنا أنه رُوِيَ بالمعنى فأخطَأَ بعض الرواة في فهمه فعَبَّرَ عنه بما فَهِمَه»[3]، وقال أيضاً: «الحديثُ مَرْوِيٌّ بالمعنى، وهو في أمرٍ غيبي أخطأَ بعضُ الرواةِ في فهمِه كما أخطأوا في أمثالِه»[4].

ورأي الشيخ هذا محْضُ تخمينٍ لا دليلَ عليه، ولم يسبقه إلى الإشارة إليه أحدٌ من النُّقَّاد، ولو أن كل حديثٍ أَشْكَلَ علينا معْنَاه؛ رَمَيْنَا رواتَهُ بالتصرف في معناه؛ لفتحنا على السنة باب شرٍّ عظيم، إذ سَيُبيحُ هذا المنهجُ لكلِّ طاعنٍ في أحاديث النبي ﷺ أن يرفض دلالاتها ومعانيها متذرعاً أنها منقولة بغير لفظه ﷺ.

---

(١) المرجع السابق، ص٦٣، ٦٤.
(٢) المنار، ٣٢/ ٧٨١.
(٣) المنار، ٣٢/ ٧٨٤.
(٤) المنار، ٣٢/ ٧٨٤.

والعمدة في معرفة هل رُوِيَ الحديثُ بالمعنى هو نَصُّ أحدِ الأَئِمَّةِ النقَّاد المتقدمين على ذلك؛ لأن «ما روي بالمعنى لا يكاد يخفى على أهل العلم؛ لكثرة دراستهم حديث رسول الله ﷺ، وللأمانة العلمية التي كان عليها الرواة؛ فكانوا مثلاً رائعاً في الضبط والإتقان، يُتْبِعُونَ بعضَ ما يروونَهُ بعبارةٍ تفيدُ احتياطهُم فيما نقلوه، ويُنَبِّهُون في أثناء سياق الحديث على مواضع السهو أو الظن، وكانوا يحرصون دائماً على نقل اللفظ النبوي كما صدر عنه ﷺ»[1].

فتبين أن ما ذكره السيد رشيد لا تظهر وجاهته، وحديث رسول الله ﷺ لا يُرَدُّ معناه المتبادِرُ بالاحتمالات، والله أعلم.

المسلك الثالث: إدراجه الحديث ضمن السنة غير التشريعية: وهو ما أشار إليه رشيد رضا بقوله: «ولكن هذا النوع من الحديث - على ندرته في الصحيح - قد يُخرَّج بعضه على أنه من باب الرأي في أمور العالم، والأنبياء لا تتوقف صحة دعوتهم ونبوتهم على العلم بأمور المخلوقات على حقيقتها، ولم يقل أئمة الدين إنهم معصومون فيها؛ كما يدل عليه الحديث الصحيح في تأبير النخل، ولكن يستثنى الأخبار عن عالم الغيب فهم معصومون فيه»[2].

الواقع أنه قد سبق مناقشة رشيد رضا في إخراجه لبعض سنة الرسول ﷺ من دلالتها التشريعية بالقول بأنها من أمور المعارف الكونية، والعلوم والتجربة التي لا حجية لما صَدَرَ عن الرسول ﷺ مِمَّا له علاقةٌ بهذا الشأن؛ لكَوْنِه بشراً يخطئ ويصيب، وبينت - في مطلب كامل - أن كل ما صدر عنه ﷺ من أمور المعايش والعلوم الطبيعية

---

(١) بحث بعنوان: مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، عبد الرزاق الشايجي والسيد محمد نوح، ص١٩(هامش).

(٢) المنار، ١٢/ ٦٩٧.

والعلوم الكونية. . . وغيرِهَا؛ جُلُّه يفيد شرعاً من الله، كما أن هذا الحديث - على فرضية صحة ما قرره رشيد من أن نوع الحديث المتعلق بالرأي في أمور العالم ليس حجة لأن الرسول ﷺ ليس معصوماً في هذا الباب -، أقول: على فرض صحة هذا؛ فإن حديث أبي ذر في سجود الشمس ليس من باب الرأي في أمور العالم، بل هو من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله، والتي لا يسع الإنسانَ أن يدرك كنهها وحقيقتها بحواسه وعقله، فالحجة بالحديث قائمة، وهو مندرج ضمن نوع الوحي المعصوم الذي تقوم به الحجة من سنة الرسول ﷺ - دائماً على افتراض صحة ذلك التفريق[1] -.

وقد قابل الشيخ يوسف النبهاني رحمه الله رشيد رضا بمثل هذا[2]، لكن الشيخ أنكر أن ذاك كان مرادَهُ من عبارته الأخيرة، وأفصح - بعد أن أعاد نقل كلامه - أنه أراد بقوله: «لكن هذا النوع من الحديث. . .» «النوع المخالف للواقع المشاهد، ولا تدل العبارة على أن حديث الشمس المذكور من هذا البعض، بل تدل على أنه ليس منه من وجهين: أحدهما: أنني قلت أنني سُئلت [والكلام لرشيد] من قِبَلِ بعضِ علماء تونس عنه، وأنَّني إلى الآن لم أجب عن هذا السؤال؛ لأنني لم أجد جواباً مقنعاً للمستقلِّ بالفهم، وسأشرح هذا المعنى بعد، ولو كان حديث الشمس عندي من هذا البعض؛ لكان جوابي للسائل: أنه كحديث تأبير النخل الذي قال فيه النبي ﷺ: أنتم أعلم بأمور دنياكم. . . وما في معناه، ولم أرجئ الجواب. الوجه الثاني: أنني استثنيت من هذا النوع من الأحاديث الواردة في أمور الدنيا التي لا تنافي عصمة الأنبياء؛ ما إذا كان

---

(١) وهو تقسيم غير صحيح كما تقدم.

(٢) وذلك في رده على رشيد رضا في الكثير من المسائل العلمية، ونشر النبهاني رده في مجلة "الأزهر"، إلا أنه جاوز الحد، ورمى الشيخ رشيداً بكل نقيصة من: الكذب على الله وعلى رسوله، والجهل، والافتراء، والاعتداء على المقام النبوي. . . وغيرها، مما لا يقره عليه أحد، بل يخالف الأعراف العلمية بله الشرعية في الردود والمناقشات، وقد استدعى ذلك أن كتب رشيد رضا في الدفاع عن نفسه ضد ما رماه به النبهاني حول مسألتنا هذه.

الإخبار عن عالم الغيب، والطاعن يقول: إن حديث الشمس منه. وهو مع رؤيته بل علمه بهذا الاستثناء؛ يفتري عليَّ أنني قست حديث سجود الشمس على حديث تأبير النخل، وأنني قلت: إنه من العلوم التي لا يعلمها الأنبياء. ولم أقل هذا، فهو لم ينقل شيئاً من تفسيري للسجود، ولا من حصري للإشكال في ذهاب الشمس وغيبتها عن الأرض، ولا من سكوتي عن جواب السائل عنه، ولا من استثناء جعْلِه من قَبيلِ الإخبَار عن أمور الدنيا دون أمور الدين، والإخبار عن عالم الغيب»[1].

ذلك كان دفاع الشيخ رضا عن نفسه، حيث أنكر أنه يدرج حديث سجود الشمس ضمن ما يقوله الرسول ﷺ من باب الرأي في أمور العالم، وشَنَّعَ على يوسف النبهاني إلزامَهُ بذلك، لكن الواقع أن استشكال الشيخ النبهاني غير مندَفع؛ لأن كلام رشيد رضا جاء صريحاً في أنه يعد نوع هذا الحديث من باب ما لا يكون الرسول ﷺ معصوماً في حكايته؛ لأنه من أمور الرأي في العالم، وقد سبق بيان موقف رشيد رضا من هذا القسم، ونفيه لحجيته. وأكرر هنا كلامه حيث قال رحمه الله: «ولكن هذا النوع من الحديث - على ندرته في الصحيح - قد يُخرَّج بعضه على أنه من باب الرأي في أمور العالم...»، وهذا صريح في أنه يدرج حديث السجود ضمن هذا النوع؛ خصوصاً أن كلامه هذا جاء في سياق نقده لهذا الحديث.

رابعاً: بيان عدم مخالفة هذا الحديث للواقع الحسي:

١- سبب استشكال رشيد رضا لمتن الحديث: نَقْدُ الشيخ محمد رشيد رضا لهذا الحديث هو فرعٌ عن تَوَهُّمِه مناقضته للواقعِ المحسوسِ والحقيقةِ العلميةِ التي تؤكد أن الشمس لا تغيب عن عالم الناس لحظة واحدة، وذلك لأنها حال غروبها عن شطر الأرض تشرق على شطرها الآخر بالتدريج، وهذا التوهم إنما هو ناتج - فيما يظهر -

(١) المنار، ٣٣/ ٧٧٨.

من اللبس الحاصل عند الشيخ رشيد في تحديد معنى السجود، حيث ظن أن ذهابَ الشمس وسجودَها تحت العرش مناقضٌ لما هو معلوم بالحسِّ في هذا الزمان من أن الشمس لا تغيب عن الأرض طرفة عين، هذا الإشكال عَبَّرَ عنه رشيد رضا بوضوح في قوله: «وقد صَرَّحْنَا في ذكر حديث الشمس بأن وجه الإشكال فيه هو مخالفة الواقعِ المشاهَدِ لَه، وهو كون الشمس طالعة دائماً لا تغيب عن الأرض طرفة عين»[1].

٢- **رفع الإشكال**: السؤال الذي يُمْكِنُ طرْحُه على الشيخ رشيد رضا هنا هو: من قال إن سجودَ الشَّمس يقتضي غيابها، حتى يجعل من انتفاء غيابها عن الأرض طرفة عين مناقضاً لذهابها للسجود تحت العرش؟

ليس في لفظ حديث أبي ذر أن الشمس تغيب، إنما فيه أنه ﷺ قال: «أتدري أين تذهب؟»، أو «أتدري أين تغرب؟»، ولا يتضمن الحديث لفظ "الغياب" الذي جعل رشيد رضا معناه مشكلاً أمام ما هو معروف من أن الشمس لا تغيب عن الأرض كلها ثانية واحدة، والظاهر من كلام الشيخ رشيد أنه جعل من لوازم سجود الشمس تحت العرش غيابها عن الأرض، وهذا لا يظهر معناه في الحديث.

والواقع أن لفظ "الذهاب" مرادف للفظ "الغروب"، ولذلك جاءت الرواية بكلا اللفظين، لا بلفظ "الغياب" المتَضَمِّنِ معنى الاختفاء، والذي يريد الشيخ رشيد رضا إلزامنا به، ومن ثم إثارة الإشكال: كيف تغيب الشمس للسجود تحت العرش، وهي طالعة أبداً على جزء من الأرض؟

والعرب تعرف الترادف بين لفظي "الغروب" و"الذهاب": قال ابن سيده: «وغَرَّب القوم: ذهبوا في المغرب»[2]. إذاً؛ غروبُ الشمسِ هو ذهابُها وتحرُّكُها

(١) المنار، ٣٢/ ٧٧٧.

(٢) المحكم والمحيط، ابن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هنداوي، ٥/ ٥٠٦، وينظر: لسان العرب، ابن منظور، ص٣٢٢٥، وتاج العروس، الزبيدي، ٣/ ٤٧٢.

وجريانُها، وليس غيابُها واختفاؤُها كما قرر الشيخ رشيد رضا رحمه الله، وبهذا المعنى لا تناقضَ أو مضادة بين الحديث والواقع الحسي؛ لأن غروب الشمس لا ينافي سجودها تحت العرش، وذلك لأمرين اثنين:

الأول: أن سجود الشمس ليس كسجود الآدمي، بل لها سجود خاص بها يتناسب مع تكوينها وهيئتها، وكذاك كل المخلوقات تسجد لله طوعاً أو كرهاً، ولكلٍّ هيئةُ سجودِهِ التي لا يعلمها إلا الله، كما قال في محكم التنزيل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]، وكما قال في شأن التسبيح: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤]، فالبشر بما أعطاه الله من الحواس قاصر عن معرفة كنه تسبيح المخلوقات كالشجر والحجر والبهائم وغيرها، وهو أيضاً عاجز عن إدراك كيفية سجود الشمس وغيرها من المخلوقات، وعدمُ إدراكِهِ لهذا السُّجُودِ يجبُ أن لا يقودَهُ لإنكاره، وإلا لَلَزِمَ عَلَيْهِ إنكارُ سجود الشجر وتسبيحهُ، وهو الذي لا يغْزُب عن أنظارنا في العادة، ومع ذلك لا نرى سجودَه ولا نسمع تسبيحَه، وهذا في الحقيقة كافٍ لإبطال ما أورده الشيخ رشيد رضا؛ لأن إدراك ذلك من الغيب الذي لا تبلغ مداه حواس الإنسان؛ فكان الواجب عليه التسليم والانقياد، وتفويضُ معرفة كنهِ سجودِ الشمس تحت العرش إلى علم الله، خصوصاً أن الحديث في الصحيحين، ولم يضعِّفْهُ أحدٌ من المحدثين قبله.

إذا تقرَّرَ ما سبق فليعلم أن السجود يأتي أيضاً بمعنى الخضوع؛ فـ«كل من ذَلَّ وخضَعَ لما أُمِر به فقد سَجَدَ»[1]، والعرب تعرف ذلك، ومنه قولهم: فلان ساجد المنخر. إذا كان خاضعاً ذليلاً[2]، فسجود الشمس هو خضوعها وتذللها لخالقها جل وعلا، وانقيادها التام لأمر ربها.

قال ابن الأنباري: «ويكون السجود على جهة الخشوع والتواضع والتذلل لله كقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ﴾ [الحج: ١٨]؛ فسجود الشمس والقمر والنجوم والجبال على جهة التواضع والتذلل لخالقها عز وجل»[3].

وقد أشار بعض المفسرين إلى أن السجود المراد في الآية هو الخضوع والانقياد للأمر. قال الإمام ابن عطية رحمه الله: «والسجود في هذه الآية هو بالخضوع والانقياد للأمر، قال الشاعر:

... ترى الأكم فيه سُجَّداً للحوافر[4]»[5].

فمما تقدم؛ يحتمل أن يكون السجود في الحديث هو الخضوع والانقياد التام لأمر الله، وهذا حاصل منها على الدوام؛ فلا تعارض بينه - أي السجود - وبين طلوعها على بعض الأرض بعد غروبها على بعضها الآخر، وهذا وجه لإزالة الإشكال.

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، ص١٩٤٢.

(٢) أساس البلاغة، الزمخشري، ١/ ٤٣٨.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو القاسم بن الأنباري، ت: حاتم صالح الضامن، ١/ ٤٧. وينظر: لسان العرب، ابن منظور، ص١٩٤٢.

(٤) شطر البيت الأول: بِجَيْشٍ تَضَلُّ البلقُ في حجراتِهِ ..... والبيت من قصيدة للشاعر: زيد الخيل، ينظر: الكامل في اللغة والأدب، أبي العباس المبرد، ت: أبو الفضل إبراهيم، ٢/ ١٤٩، والأغاني، أبي الفرج الأصفهاني، ت: سمير جابر، ١٧/ ٢٥٨.

(٥) المحرر الوجيز، ابن عطية، ٤/ ١٣٧.

وهذا كله لا ينفي أن يكون للشمس سجود أخص من معنى الخضوع، تسجده الشمس تحت عرش الرحمن حال جريانها وحركتها، سجودٌ يليق بها وبخلقتها وهيئتها، وقد ذهب الحافظ ابن كثير إلى أن الشمس تسجد وهي سائرة، قال رحمه الله: «وعن ابن عباس أنه قرأ: والشمس تجري لا مُسْتَقَرَّ لها؛ أي: ليست تستقر فعلى هذا تسجد وهي سائرة»[1].

قال أبو العباس ابن تيمية: «والسجود من جنس القنوت، فإن السجود الشامل لجميع المخلوقات هو المتضمن لغاية الخضوع والذل، وكل مخلوق فقد تواضع لعظمته وذل لعزته واستسلم لقدرته، ولا يجب أن يكون سجود كل شيء مثل سجود الإنسان على سبعة أعضاء، ووضْعُ الجبهة في رأس مدور على التراب، فإن هذا سجود مخصوص من الإنسان، ومن الأمم من يركع ولا يسجد، وذلك سجودها قال تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وإنما قيل ادخلوه ركعاً، ومنهم من يسجد على جنب كاليهود، فالسجود اسم جنس، ولكن لما شاع سجود الآدميين المسلمين صار كثير من الناس يظن أن هذا هو سجود كل أحد كما في لفظ القنوت»[2].

الأمر الثاني: عظمة العرش: إذ إن عرشه سبحانه عظيم جداً، ويكفي وصف الرسول ﷺ له لمعرفة فَخَامَةِ قدرِهِ، وعظَمِ حجمِهِ ووسعِهِ، فقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة»[3]، وإذا تقرر هذا فإنه لا إشكال في

(١) البداية والنهاية، ابن كثير، ١/ ٧٢.

(٢) جامع الرسائل، ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ١/ ٢٧.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في (المسند)، ت: سعد بن عبد الله الحميد، ٢/ ٩٥٢، وابن حبان في (الصحيح- إحسان)، ٢/ ٧٦، والبيهقي في (الأسماء والصفات)، ٢/ ٣٠٠، وصحح إسناده ابن حجر في (الفتح)، ١٣/ ٤١١،

كون الشمس ساجدة في مسيرها تحت العرش أبداً؛ إذ هي تحته دائماً، والعرش هو أعظم المخلوقات جميعاً كما تقدم في الحديث.

هذا وجه، وهناك وجه آخر أشار إليه بعض الباحثين[1]، وهو أن للشمس سجودين: سجود دائم، وهو المتضمن لمعنى الانقياد والخضوع التام لرب العالمين، وسجود خاص بها يتناسب مع خلقتها، لا يشبه بالضرورة سجود الآدمي، وهو المعني في حديث أبي ذر - والله أعلم -.

والنتيجة أن الحديث صحيح، ومعناه صحيح، والإيمان بما تضمنه واجب، ولا تعارض أو تضاد بينه وبين الحقائق العلمية والوقائع الحسية.

وهنا نطرح سؤالاً: ما دام الشيخ رشيد واسع الخطو في التأويل وهو القائل: «ومن المقرر عندهم أن ما عساه يوجد من النقول الصحيحة مخالفاً في ظاهره للعقل؛ فلا بد من تأويله وتخريجه على وجه صحيح يقبله العقل»[2]، فَلِم لم يسلك هذا المسلك مع هذا الحديث؟ وهو ما كان ليمنعه من ردِّه والتشكيك في صحته - على الأقل -، فيدرأ بذلك عن نفسه تهمة ردِّ السنة الصحيحة الثابتة، خاصة أن مجال التأويل في الحديث واسع - لمن أراده -، وقد ذكر الحافظ ابن حجر من وجوه تأويله أن يقال: «ويحتمل أن يكون المراد بالسجود؛ سجود من هو موكل بها من الملائكة، أو تسجد بصورة الحال؛ فيكون عبارة عن الزيادة في الانقياد والخضوع في ذلك

---

(١) هناك بحث مفيد منشور على الشبكة العنكبوتية بعنوان: (رفع اللبس عن حديث سجود الشمس) للباحث: عبد الله بن سعيد الشهري، ومنه استفدت أغلب ما جاء في هذا المسألة فجزاه الله خيراً. والبحث منشور في شبكة الألوكة - المجلس العلمي، وفي ملتقى أهل الحديث.

(٢) المنار، ٢/ ٧٥٤. ثم وجدت ضمن الأجوبة التي كان يرسلها الشيخ رشيد رضا إلى صديقه شكيب أرسلان - وهي مؤرخة في (١٦ ديسمبر ١٩٣٢)؛ ما يفيد أنه قد يراد بالسجود في الحديث معنى الانقياد والخضوع. ينظر: السيد رشيد رضا، شكيب أرسلان، ص٥٤٠.

الحين»[1]. «والتعبير عن سجود الشمس بسجود الملائكة نوع من أنواع المجاز المعروف بإطلاق السبب على المسبب، وهو أقسام كذلك، والذي ذكره الحافظ هو من قسم "السبب الفاعلي". كقولهم: نزل السحاب. والمراد حقيقةً المطر لا السحاب»[2].

غير أن الواجب الصحيح مع هذا الحديث - وغيره من أحاديث الغيب - حمله على ظاهره، ومجانبة سبيل التأويل، والإيمان بحقيقته؛ لأن الغيب مما لا مدخل للعقل فيه؛ لكونه محجوباً عن حواس الإنسان، فلا يصح - بهذا الاعتبار - الزعم أن هذا الحديث مخالف للعقل أو الحس.

وإنما ذكرنا ما ذكرنا - في قضية تأويل الحديث - من باب الإلزام للسيد رضا رحمه الله ولغيره ممن يردون الأحاديث الصحيحة الثابتة بحجة مناقضة ظاهرها للمعقول، مع أنهم يقولون بالتأويل ويسلكونه مع غيرها، ولا ريب أن الإثبات مع التأويل أخفّ من الردّ والتكذيب والتشكيك.. مع أن الكلَّ شرٌّ.

والحاصل أنَّ هَذَا الحديثَ العظيمَ لا إشكال فيه البتة، ويُمْكن حملُ معناهُ بما يتوافق مع الحقائق العلميَّةِ الحسيَّة، وهذا أولى من رفضه أو التشكيك فيه. والله أعلم.

الفرع الثاني: حديث سحر النبي ﷺ:

أولاً: نص الحديث: أخرج الشيخان في صحيحيهما من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «سُحِرَ النبي ﷺ حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله؛ حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي دعا الله ودعاه، ثم قال: أشعرت يا عائشة أن الله قد

(١) فتح الباري، ابن حجر، ٦/ ٢٩٩.

(٢) ينظر البحث المشار إليه سابقاً (رفع اللبس عن حديث سجود الشمس) لعبد الله الشهري (هامش رقم ١ من الصفحة السابقة)، وممن حمل الحديث على المجاز أيضاً أبو شهبة في مناقشته لرشيد رضا، ينظر: دفاع عن السنة، ص٤٤.

أفتاني فيما استفتيته فيه. قلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب[1]. قال ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم اليهودي من بني زريق. قال: في ماذا؟ قال: في مُشْطٍ ومُشَاطَةٍ[2]، وجُفِّ طَلْعِ نَخْلَةٍ ذكر[3]. قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذي أروان. قال: فذهب النبي ﷺ في أناس من أصحابه إلى البئر فنظر إليها وعليها نخل، ثم رجع إلى عائشة فقال: والله لكأن ماءها نُقَاعَةُ الحِنَّاء[4]، ولكأن نخلها رؤوس الشياطين. قلت: يا رسول الله أفأخرجته؟ قال: لا، أما أنا فقد عافاني الله وشفاني، وخشيت أن أثور على الناس منه شراً. وأمر بها فدفنت»[5].

ثانياً: عرض رأيه في هذا الحديث: تناول السيد رشيد رضا حديث السحر سنداً ومتناً، وعدّه مثالاً للأحاديث التي يجوز ردها في الصحيحين[6]، فقال - في معرض ذكره للأحاديث المنتقدة عند الشيخين -: «ومثلها الرواية في سحر بعض اليهود للنبي ﷺ؛ ردَّها الأستاذ الإمام [محمد عبده]، ولم يعجبه شيء مما قالوه في

---

(١) مطبوب: أي مسحور، كنُّوا بالطب عن السحر تفاؤلاً، وهو من الأضداد، يطلق على العلاج، ويطلق على السحر. الفائق، الزمخشري، ٢/ ٣٥٣، والنهاية، ابن الأثير، ٣/ ١١٠، وينظر: كتاب الأضداد، ابن الأنباري، ص٢٣١.

(٢) مُشَاطة: المشاطة ما يسقط من الرأس إذا مُشط. الفائق، الزمخشري، ٢/ ٣٥٣.

(٣) جُفُّ الطلعَة: قِشْرُها، والغشاء الذي يكون عليها. فتح الباري، ابن حجر، ١٠/ ٢٢٩.

(٤) نُقَاعة الحناء: هو الماء الذي تُنقع فيه الحناء. شرح صحيح مسلم، النووي، ١٤/ ١٧٧.

(٥) أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب الجزية، باب هل يعفى عن الذمي إذا سحر، رقم٣١٧٥، وكتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم ٣٢٦٨، وكتاب الطب، باب السحر، رقم٥٧٦٣، و٥٧٦٦، وكتاب الدعوات، باب تكرير الدعاء، رقم٦٣٩١، وأخرجه مسلم (الصحيح)، كتاب السلام، باب السحر، ٤/ ١٧١٩، رقم ٢١٨٩.

(٦) وقد اتكأ الكاتب حسين سالم على موقف الشيخ رشيد من أحاديث سحر النبي ﷺ، واتخذه ذريعة للطعن في الصحيحين، تحت غطاء تنزيه الأحاديث النبوية. ينظر: مقاله المنشور بعنوان: (هل هو قدح أم دفاع) في موقع (صحيفة الحياة - الطبعة السعودية) بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٠م.

تأويلها؛ لأن نفس النبي ﷺ أعلى وأقوى من أن يكون لمن دونه تأثير فيها؛ ولأنها مؤيِّدة لقول الكفار: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: ٨]، وهو ما كذبهم الله فيه بقوله بعده: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً﴾ [الفرقان: ٩]»[1].

ونظير ذلك أيضاً قوله: «ولكنه [أي: صحيح البخاري] لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر، قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامة الوضع؛ كحديث سحر بعضهم النبي ﷺ»[2]. فجعل حديث السحر من الروايات التي يصدق عليها أن فيها بعض أمارات الوضع.

وقد نسب الشيخ رشيد رضا رد حديث السحر إلى شيخه محمد عبده، ونقل فصولاً من كلامه في مناقشته لمثبتي رواية السحر[3].

ثالثاً: مناقشته في هذا الرأي: كما ذكرت في البداية، فإن الشيخ رشيد رضا تناول هذا الحديث سنداً ومتناً في سبيل تضعيفه ورده، فقال: «وإن لنا في هذا الحديث كلمتين: إحداهما: في سنده... الثانية: في متنه»[4]. وأنا أذكر كلامه في كلا الأمرين، وأتبعه بالمناقشة.

١- طعنه في إسناد الحديث ومناقشته: قال رحمه الله: «الذين أَعَلُّوا الحديث بهشام بن عروة، ورد عليهم العلامة ابن القيم باتفاق الجماعة على تعديله؛ لهم وجه وجيه، ومستند من أقوال أئمة الجرح والتعديل، فقد قال بعضهم: إن هشاماً كان في العراق يرسل عن أبيه عروة ما سمعه من غيره. وقال ابن خراش: كان مالك لا يرضاه،

(١) المنار، ٣٣/ ٣٩.
(٢) المنار، ٢٩/ ١٠٤.
(٣) ينظر: المنار، ٣٣/ ٤١-٤٣.
(٤) المنار، ٣٣/ ٤٦.

وقد نقم منه حديثه لأهل العراق. وقال ابن القطان: تغير قبل موته ا. هـ؛ فالقول بوقوع خطأ منه أهون من قبول روايته هذه، وهو أوثق مَن روى هذا الحديث»[1].

أقول: هذا الحديث في أعلى درجات الصحة إذ هو متفق عليه بين الشيخين، ولم يتعرض له أحد ممن عني بانتقاد الصحيحين كالدارقطني وأبي مسعود الدمشقي وغيرهما.

أما هشام بن عروة فجمهور النقاد على توثيقه كما نقل رشيد رضا عن ابن القيم، ونصُّه - أي ابن القيم - هو التالي: «وهذا الذي قاله هؤلاء مردود عند أهل العلم؛ فإن هشاماً من أوثق الناس وأعلمهم، ولم يقدح فيه أحد من الأئمة بما يوجب رد حديثه، فما للمتكلمين وما لهذا الشأن؟!»[2].

ولن أذكر هنا نصوص أئمة الجرح والتعديل في توثيقه؛ لأن الشيخ رشيد رضا لم ينكر ذلك أو يشكك فيه، بل نقل قول ابن القيم على سبيل الإقرار، لكن الشأن أنه اعتمد على وصف بعض الأئمة لهشام بن عروة بأنه كان يرسل عن أبيه عروة في آخر عمره لما كان بالعراق. غير رواية هشام في هذا الحديث ليست من هذا القبيل قطعاً، وذلك لأمور عدة سأذكرها، لكن قبل هذا أنقل نصاً للإمام الذهبي رحمه الله يرد فيه على من ضعَّف هشام عروة انطلاقاً من بعض كلام الأئمة فيه، يقول الذهبي: «هشام بن عروة، حجة إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيلَ بن أبي صالح اختلطا، وتغيَّرَا. نَعَم الرجل تغير قليلاً، ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة؛ فنسيَ بعض محفوظه، أو وَهِمَ، فكان ماذا؟! أهو معصوم من النسيان؟! ولما قَدِمَ العراق في آخر عمره حَدَّثَ بجملة

---

(١) المنار، ٣٣/ ٤٦.

(٢) بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن القيم، ت: يسري السيد محمد وصالح أحمد الشامي، ٣/ ٤١٣.

كثيرة من العلم، في غضون ذلك يَسِيرُ أحاديثٍ لم يُجَوِّدْهَا، ومثلُ هذا يقع لمالكٍ ولشعبةَ ولوكيعٍ ولكبارِ الثقات، فدع عنك الخبط، وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان، وكذا قول عبد الرحمن بن خراش: كان مالك لا يرضاه»[1].

وتكمن أهمية كلام الذهبي في أن فيه الجواب عما ذكره رشيد رضا في نقله عن بعض الأئمة في وصف عروة بأنه كان يرسل عن أبيه.

قال الإمام المعلمي رحمه الله بعد نقله كلام الذهبي في عروة: «أما النسيان فلا يلزم منه خلل في الضبط؛ لأن غايته أنه كان أولاً يحفظ أحاديث فحدَّثَ بها ثم نَسِيَهَا فلم يحدِّث بها، وأما الوَهَمُ؛ فإذا كان يسيراً يقع مثله لمالك وشعبة وكبار الثقات؛ فلا يستحق أن يسمى خللاً في الضبط، ولا ينبغي أن يسمى تغيراً، غاية الأمر أنه رجع عن الكمال الفائق المعروف لمالك وشعبة وكبار الثقات، ولم يذكروا في ترجمته شيئاً نسب فيه إلى الوهم إلا ما وقع له مرة في حديث أم زرع، والحديث في الصحيحين[2]»[3]، ثم ذكر المعلمي رحمه الله أقوال من وصم هشاماً بالتدليس والإرسال عن أبيه ثم قال: «والتحقيق أنه لم يدلس قط، ولكن كان ربما يحدث بالحديث عن فلان عن أبيه، فيسمع الناس منه ذلك ويعرفونه، ثم ربما ذكر ذلك الحديث بلفظ: قال أبي، أو نحوه اتكالاً على أنه قد سبق منه بيان أنه إنما سمعه من فلان عن أبيه، فيغتنم بعض الناس حكايته الثانية فيروي ذاك الحديث عنه عن أبيه؛ لما فيه صورة العلو، مع الاتكال على

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٧/ ٨٥.

(٢) حديث أم زرع حديث طويل، مخرج في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقَدْنَ أَنْ لاَ يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئاً. . .» الحديث. أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، رقم٥١٨٩، ومسلم في (الصحيح)، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع، ٤/ ١٨٩٦، رقم٢٤٤٨.

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي، ت: محمد ناصر الدين الألباني، ١/ ٥٠٣.

أن الناس قد سمعوا روايته الأولى وحفظوها. وفي مقدمة صحيح مسلم ما يصرح بأن هشاماً غير مدلس، وفيه أن غير المدلس قد يرسل، وذكر لذلك أمثلة منها حديث رواه جماعة عن هشام: أخبرني أخي عثمان بن عروة عن عروة. ورواه آخرون عن هشام عن أبيه، ومع هذا فإنما اتفق لهشام مثل ذلك نادراً، ولم يتفق إلا حيث يكون الذي بينه وبين أبيه ثقة لا شك فيه؛ كأخيه عثمان، ومحمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عروة. والله الموفق»[1]. وفي هذا الكلام النفيس من العلامة المعلمي رد على من رمى هشام بن عروة بالإرسال والتدليس والنسيان والوهم.

وكما قلت قبل نقل كلام الذهبي - ومن بعده كلام المعلمي -؛ فإن إسناد حديث سحر النبي ﷺ ليس من قبيل ما أرسله عروة عن أبيه - على فرض أن هشاماً كان يرسل عن أبيه حقاً - وذلك لأمور هي:

الأول: أن إخراج الشيخين لهذه الرواية بهذا الإسناد مع تلقي الأمة له بالقبول، وعدم طعن أحد- ممن عني بالانتقاد على أحاديث الشيخين - من الأئمة النقاد؛ يؤكد أنه ليس من قبيل ما أرسله هشام بن عروة عن أبيه لما تقدمت به السن، مع ما عرف من تشدد الشيخين وتحريهما في شأن الرواة.

قال ابن القيم: «وهذا الحديث ثابت عند أهل العلم بالحديث، متلقى بالقبول بينهم لا يختلفون في صحته»[2]. وقال أيضاً: «وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيح هذا الحديث، ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة واحدة، والقصة مشهورة عند أهل التفسير، والسنن، والحديث، والتاريخ، والفقهاء، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله وأيامه من المتكلمين»[3].

---

(١) المرجع السابق، ١/ ٥٠٣، ٥٠٤.

(٢) بدائع التفسير، ابن القيم، ٣/ ٤١٣.

(٣) المصدر نفسه، ٣/ ٤١٣.

ولهذا الاتفاق بين أئمة الحديث في قبول هذا الحديث؛ وصف الإمام المازري رحمه الله منكريه بـ "المبتدعة" في قوله: «وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث»[1].

ونظير قول المازري؛ قول القاضي عياض - في وصفه إنكار الحديث بالإلحاد - حين قال: «فاعلم - وفقنا الله وإياك - أنّ هذا الحديث صحيح متفق عليه، وقد طعنت فيه الملحدة، وتذرّعت به لسخف عقولها وتلبيسها على أمثالها»[2].

الثاني: أن هشاماً في الحديث صرح بأن أباه حدثه فقال: «حدثني أبي» ولم يعنعن، بل في(صحيح البخاري)[3] ما يدل بوضوح على سماع هشام من أبيه عروة وهو قول الليث: «كتب إلي هشام أنه سمعه ووعاه عن أبيه عن عائشة قالت...» فذكر الحديث. وهذا صريح وواضح وقاطع في أن هشاماً سمع هذا الحديث من أبيه ووعاه منه.

الثالث: أن هشام بن عروة لم يتفرد بهذا الحديث، فقد أشار الحافظ ابن حجر في (الفتح)[4] إلى أنه روي من طريق عَمْرَة عن عائشة رضي الله عنها[5]. كما روي عن زيد بن أرقم رضي الله عنه[6]. وعن ابن عباس رضي الله عنه[7]؛ فبطل ما أراده

(١) شرح صحيح مسلم، النووي، ١٤/ ١٧٤، وفتح الباري، ابن حجر، ١٠/ ٢٢٦.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، ٢/ ١٨١.

(٣) في كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده.

(٤) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ١٠/ ٢٢٧.

(٥) أخرجه البيهقي في (دلائل النبوة) ٧/ ٩٢ من طريق محمد بن عبيد الله عن أبي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة قالت: «كان لرسول الله ﷺ غلام يهودي يخدمه يقال له: لبيد بن أعصم...» الحديث. قال الألباني: «إسناده ضعيف جداً» (الصحيحة) ٢٥٦١.

(٦) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)، ٥/ ١٧٩، والحاكم في (المستدرك)، ٤/ ٥١٢ من طريق الأعمش عن ثمامة بن عقبة عن زيد بن أرقم قال: «كان رجل يدخل على النبي ﷺ فعقد له عقداً...» الحديث. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». قال الذهبي: «لم يخرجا لثمامة شيئاً وهو صدوق». قلت: الحديث صحح إسناده الهيثمي في (مجمع الزوائد- بغية الرائد) ٦/ ٤٣٥، والألباني في (الصحيحة) ٢٥٦١.

(٧) أخرجه ابن سعد في (الطبقات) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «مرض رسول الله ﷺ، وأخذ عن النساء وعن الطعام والشراب...» الحديث.

الشيخ رشيد رضا من تضعيف هذا الإسناد انطلاقاً من كلام بعض النقاد في رواية هشام بن عروة عن أبيه، وإسناد الحديث صحيح لا غبار عليه، والله أعلم.

٢- طعنه في متنه ومناقشته: يرى الشيخ رشيد رضا أن معنى حديث سحر النبي ﷺ مشكل[١]؛ لأن نَفْسَ النبي ﷺ أعْلَى وأقْوى من أن يكون لمن دونه تأثير فيها، ولأنها مؤيدة لزعم الكفار حين رموا رسول الله ﷺ بالسحر وقالوا: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: ٨][٢]، ونسب هذا الرأي لجهابذة الأصول وعلماء المعقول، ومَثَّل لهؤلاء بالإمام الجصاص من الحنفية، ونسب الإنكار أيضاً لشيخه محمد عبده، فقال رحمه الله: «هذا وإن علماء المعقول وجهابذة الأصول قد أنكروا وقوع السحر عليه ﷺ من قبل الأستاذ الإمام، وأنكره من علماء التفسير والفقه مثل أبي بكر الجصاص من أئمة الحنفية»[٣].

ونقل فصولاً من كلام محمد عبده في المسألة على سبيل الإقرار والموافقة[٤]، وما يؤكد تأييده لشيخه في موقفه من حديث السحر قوله - عقب تقريره كون نفس الرسول ﷺ أقوى من جميع الأرواح -: «وهذا المدرك يؤيد القول ببطلان ما ورد من أنه ﷺ سُحِرَ، وأثَّرَ السحر فيه؛ كما بيَّنَه الأستاذ الإمام، وسبقه إليه أبو بكر الجصاص

---

(١) وقد وصف روايات سحر النبي ﷺ بأنها من «المشكلات في الروايات لا يهتدي إلى تحقيق الحق فيها إلا الذي يعطي لعقله حرية الاستقلال فيما قاله أصناف العلماء» (المنار) ٣٣/ ٤٦.

(٢) ينظر: المنار، ٣٣/ ٤٧.

(٣) المنار، ٣٣/ ٤٤.

(٤) ينظر: المنار، ٤١-٤٣، حين طعن الشيخ يوسف الدجوي في رشيد رضا لرده حديث السحر؛ رفض الشيخ هذا الطعن ونسب الرد لشيخه محمد عبده، ووصف نسبة رد حديث السحر إليه بـ "البهيتة"، لكن - كما أثبته في المتن - فإن مما لا شك فيه أن الشيخ رشيد رضا موافق لشيخه؛ لأنه نقل كلامه على سبيل الاستشهاد والموافقة، وسيأتي ما يدل - من كلامه - على أن رأيه في حديث السحر مؤيد لموقف شيخه محمد عبده.

من أئمة الحنفية في كتابه أحكام القرآن»[1].

ومما يعزِّزُ أيضاً القول بهذا التأييد قوله - عقب نقله لكلام شيخه في إنكار الحديث -: «هذه حجة الأستاذ الإمام على إنكاره لوقوع السحر على تلك النفس القدسية العليا التي كانت تتصل بروح الله الأمين، وتتلقى منه كلام رب العالمين، فهو يُجِلُّهَا أن يؤثر فيها سحر ذلك اليهودي الرجيم، الذي كان يستعين كغيره على سحره بأرواح الشياطين، ولم يقبل في ذلك رواية الراوين، وإننا لم نر من علماء الملة - متقدميهم ومتأخريهم - من بيَّن لنا من فضل تلك النفس الزكية العلوية، والشخصية الشريفة المحمدية ما بيَّنه لنا هذا الإمام الجليل في (رسالة التوحيد)، وفي دروسه ومجالسه العلمية»[2].

وكلام رشيد رضا هذا - بلا شك - كلام المُوَافِقِ المُؤَيِّد، لا كلام المُعارضِ أو حتى المتوقف.

أما القول: إن الحديث مؤيدٌ لقول الكفار: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: ٨]؛ فكثيرٌ من المفسرين ذكروا في معنى "السحر" هنا أقوالاً[3]، منها:

١- أن مراد الكفار بالسحر في قولهم: "مسحورا" هو الجنون، أو مسحور بمعنى ساحر.

قال الزمخشري: «سُحِرَ فجنّ»[4]. وقال ابن جُزَيْ: «قيل: معناه جُنَّ فسُحِر،

---

(١) المنار، ٢٤/ ٤٢٧.

(٢) المنار، ٣٣/ ٤٣.

(٣) تنظر هذه الأقوال بالتفصيل في: زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن الجوزي، ت: زهير الشاويش، وعبد القادر وشعيب الأرنؤوط، ٥/ ٤٢، ٤٣.

(٤) الكشاف، الزمخشري، ٢/ ٦٢٧.

وقيل: معناه ساحر»[1]. ونقل الفخر الرازي عن الفراء قوله: «إنه بمعنى الساحر كالمشؤوم والميمون»[2].

وقال الآلوسي: «فهو كقولهم: إن هو إلا رجل مجنون»[3].

٢- أن المعنى: مخدوعاً، أو مصروفاً عن الحق، عزاه الإمام البغوي لمجاهد بن جبر[4].

٣- أن معنى "مسحوراً": ذا سَحر، أي ذا رئة، والمراد أنه بشر عادي له رئة، ويكون معنى قول كفار قريش: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: ٨]: «إن تتبعون إلا رجلاً له سَحْر، خلقه الله كخلقكم، وليس بملَكٍ»[5].

قال ابن عطية: «قال أبو عبيدة: ﴿مَّسْحُورًا﴾ معناه ذا سحر، وهي الرية يقال لها: سَحْر وسُحْر بضم السين، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: توفي رسول الله ﷺ بين سحري ونحري[6]. ومنه قولهم للجبان: انتفخ سَحْرُه؛ لأن الفَازِعَ تنتفخ رئته، فكأن مقصد الكفار بهذا التنبيه على أنه بشر: أي ذا رية، قال [أي أبو عبيدة]:

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم بن جزي الكلبي، ت: محمد سالم هاشم، ١/ ٤٨٩.

(٢) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الفخر الرازي، ٢١/ ٦٦.

(٣) روح المعاني، الآلوسي في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن الفضل الألوسي، ١٥/ ٨٩.

(٤) معالم التنزيل، البغوي، ٥/ ٩٨.

(٥) زاد المسير، ابن الجوزي، ٥/ ٤٣.

(٦) أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، رقم١٣٩٨، وكتاب فرض الخمس، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ وما نسب من البيوت إليهن، رقم٣١٠٠، وكتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم ٤٤٤٩، ٤٤٥٠، ٤٤٥١، وفي كتاب النكاح، باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فَأَذِنَّ له، رقم٥٢١٧، ومسلم في (الصحيح)، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب في فضل عائشة رضي الله عنها، ٤/ ١٨٩٣، رقم٢٤٤٣.

ومن هذا يقال لكل من يأكل ويشرب من آدمي وغيره: مسحور ومسحر »[1]. ثم ذكر شواهد من كلام العرب في هذا المعنى منها قول لبيد:

فَـإِن تَـسـألـيـنـا فـيـم نَـحْـنُ فَـإِنَّـنـا...

عصافيرُ مِـنْ هَـذا الأنَـام المُـسَـحَّـر[2]

فتبين من هذه الأقوال أن كفار قريش لم يكن مرادهم نعت النبي ﷺ بأنه مسحور، السحر الذي هو تأثير على بعض الحواس والذي لا يصل درجة الجنون ولا يقاربها بحال، وهو الذي أصابه ﷺ، إنما أرادوا به الجنون واختلاط العقل أو زواله تماماً. يقول الفخر الرازي: «معناه أنكم إن اتبعتموه فقد اتبعتم رجلاً مسحوراً، والمسحور الذي قد سحر فاختلط عليه عقله، وزال عن حد الاستواء. هذا هو القول الصحيح»[3]، فتصحيح رواية سحر النبي ﷺ لا تعارض الآية الكريمة، ولا تصدق زعم الكافرين.

والسحر الذي أصاب النبي ﷺ أثر على بعض حواسه، حتى صار يخيل إليه أنه يفعل الشيء وهو لم يفعله، ولكنه لم يسلط على روحه وعقله ونفسه، يقول القاضي عياض رحمه الله: «وقد جاءت روايات هذا الحديث مبينة أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه؛ لا على عقله وقلبه واعتقاده، ويكون معنى قوله في الحديث: حتى يظن أنه يأتي أهله ولا يأتيهن. ويروى: يخيل إليه. أي: يظهر له من نشاطه ومتقدم عادته القدرة عليهن، فإذا دنا منهن أخذته أخذة السحر فلم يأتهن، ولم يتمكن من ذلك كما يعتري المسحور. وكل ما جاء في الروايات من أنه يخيل إليه فعل شيء ثم لا يفعله ونحوه؛ فمحمول على التخيل بالبصر، لا لخلل تطرق إلى

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية، ٣/ ٤٦١. وينظر: معالم التنزيل، البغوي، ٥/ ٩٨، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، ١/ ٤٨٩، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٥/ ٨٣. وقد قوى ابن جرير هذا الوجه التفسيري في (جامع البيان)، ١٧/ ٤٦١.

(٢) ديوان لبيد بن ربيعة، ص٧١.

(٣) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، ٢٠/ ٢٢٥.

العقل، وليس في ذلك ما يدخل لبساً على الرسالة، ولا طعناً لأهل الضلالة»[1].

وقال عبد الرحمن المعلمي: «إذ عرف هذا فالمشركون أرادوا بقولهم: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: ٨] أن أمر النبوة كله سحر، وأن ذلك ناشئ عن الشياطين استولوا عليه - بزعمهم - يلقون إليه القرآن، ويأمرونه ويفهمونه فيصدقهم في ذلك كله؛ ظاناً أنه إنما يتلقى من الله وملائكته، ولا ريب أن الحال التي ذكر في الحديث عروضها له ﷺ لفترة خاصة؛ ليست هي هذه التي زعمها المشركون، ولا هي من قبلها في شيء من الأوصاف المذكورة إذن تكذيب القرآن وما زعمه المشركون لا يصح أن يؤخذ منه نفيه لما في الحديث»[2].

وهذا النوع من السحر - وهو سحر التخييل - غير ممتنع وقوعه على الأنبياء، وقد حصل مثل ذلك لنبي الله موسى عليه السلام مع سحرة فرعون حيث قال الله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦][3].

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن ذلك التخييل يمكن أن يكون وقع منه ﷺ في المنام، قال ابن حجر: «وقد قال بعض الناس إن المراد بالحديث أنه كان ﷺ يخيل إليه أنه وطىء زوجاته ولم يكن وطأهن، وهذا كثيراً ما يقع تخيله للإنسان في المنام؛ فلا يبعد أن يخيل إليه في اليقظة قلت [أي ابن حجر]: وهذا قد ورد صريحاً في رواية ابن عيينة في الباب الذي يلي هذا، ولفظه: حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن. وفي رواية الحميدي: أنه يأتي أهله ولا يأتيهم. قال الداودي: يُرى - بضم أوله - أي: يَظن. وقال ابن التين: ضُبِطت: يَرى - بفتح أوله - قلت: وهو من الرأي لا من الرؤية، فيرجع إلى معنى الظن»[4].

(١) نقله عنه النووي في: شرح صحيح مسلم، ١٤/ ١٧٥.
(٢) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص٢٦٨.
(٣) ينظر: موقف المدرسة العقلية من الحديث النبوي الشريف، شقير، ص٣٥٢، ٣٥٣. وفتح الباري، ابن حجر، ١٠/ ٢٢٥.
(٤) فتح الباري، ابن حجر، ١٠/ ٢٢٧، وشرح صحيح مسلم، النووي، ١٤/ ١٧٥.

وهذا السحر الذي أثر على جوارحه وحواسه ﷺ لا ينافي عصمته «لأن الدلائل القطعية قد قامت على صدقِه وصحتِه، وعصمتُه فيما يتعلق بالتبليغ والمعجزة شاهدة بذلك، وتجويز ما قام الدليل بخلافه باطل، فأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث بسببها، ولا كان مُفَضَّلاً من أجلها - وهو مما يعرض للبشر -؛ فغير بعيد أن يخيل إليه من أمور الدنيا ما لا حقيقة له، وقد قيل: إنه إنما كان يخيل إليه أنه وطئ زوجاته وليس بواطئ، وقد يتخيل الإنسان مثل هذا في المنام»[1].

قال القاضي عياض: «وإنما السحر مرض من الأمراض، وعارض من العلل، يجوز عليه كأنواع الأمراض مما لا ينكر ولا يقدح في نبوته، وأما ما ورد أنه كان يخيل إليه أنه فعل الشيء ولا يفعله؛ فليس في هذا ما يدخل عليه داخلة في شيء من تبليغه أو شريعته، أو يقدح في صدقه لقيام الدليل، والإجماع على عصمته من هذا، وإنما هذا فيما يجوز طروؤه عليه في أمر دنياه التي لم يبعث بسببها، ولا فُضّل من أجلها، وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر، فغير بعيد أن يخيل إليه من أمورها ما لا حقيقة له، ثم ينجلي عنه كما كان، وأيضاً فقد فَسَّرَ هذا الفضل الحديث الآخر من قوله: حتى يخيل إليه أنه يأتي أهله ولا يأتيهن. وقد قال سفيان: هذا أشدّ ما يكون من السحر، ولم يأت في خبر منها أنه نقل عنه في ذلك قول بخلاف ما كان أخبر أنه فعله ولم يفعله، وإنما كانت خواطر وتخيلات»[2].

فتبين مما سبق أن الحديث صحيحٌ ثابتٌ، ولا إشكال في متنِه، ومعناه لا يؤيد زعمَ كُفَّار قريش لأنهم إنَّما أرادوا بوصف (السحر) الجنونَ واختلاطَ العقلِ، لا ذاكَ المرضِ الذي أَثَّر على جوارحه ﷺ وحواسِّهِ.

---

(١) من كلام الإمام المازري نقله عنه النووي في: (شرح صحيح مسلم) ١٤/ ١٧٥.
(٢) الشفا، القاضي عياض، ٢/ ١٨١.

• خلاصة ما سبق:

من خلال ما تَقَدَّمَ يمكن القول إن موقف رشيد رضا من الصحيحين في الجملة موافق لموقف جماهير علماء الإسلام، وأعني بذلك ما سبق تفصيله من نقل ثنائه عليهِمَا، وحُكْمِهِ بصحة جل أحاديثهما، إضافة إلى الثناء على الشيخين والتنويه بحسن ترتيبهما ودقة تخريجهما خاصة البخاري، هذا موقفه الإجمالي، أمَّا التفصيل فالشيخ رشيد رضا جاء بما يشوش على موقف الأول، وذلك من خلال انتقاده أحاديث عدة في الكتابين مما لم يتكلم فيه أحد من النقَّاد المتقدمين أو المتأخرين من أهل الصنعة، وجاء تأثير شيخه محمد عبده واضحاً في أغلبها، وقد مر معنا نقل السيد رشيد لرأيه في حديث سحر النبي ﷺ، وكان ظاهراً أنه إنما نقل موقف محمد عبده على سبيل الاستشهاد والتأييد.

وما يلفت النظر هنا هو أن الشيخ رشيداً سلك في مناقشته لأحاديث الصحيحين غير منهج شيخه - وإن اتفقا في الموقف العام - من تغليطٍ لظاهر المتن، وزعم مخالفته للحِسِّ، أو للعقلِ، أو للمعهودِ من علم البشر، ويظهر هذا الفرق في أن السيد رشيداً رحمه الله يحاول تطبيق قواعد المحدثين المقررة في مناهج النقد، خصوصاً ما تعلق منها بدراسة الإسناد، فهو بخلاف غيره - ممن لا يولون هذا الأمر أهمية كونهم في الغالب جُهَّالاً في هذا الباب - ينقلُ كلامَ المحدِّثين في الرواة، ويحاول بكل ما يستطيع ترجيح الرأي المساند لموقفه من ذلك الراوي، كما مَرَّ معنا في شأن الراويين إبراهيم التيمي، وهشام بن عروة[1]، وهذا منهج صحيحٌ ومرضيٌّ شرط أن يكون تطبيقه سليماً، وهو ما لم يتوفر عند الشيخ رشيد، حيث نجده يتعَسَّفُ أحياناً فيجرح الروايَ رغم اتفاق أغلب النقاد على توثيقه، وتجده في أحايين أُخَر يُعَمِّمُ أحكام بعض

(١) ومن نماذجه ذلك أيضاً ما تقدم بيانه من موقفه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في المبحث الخاص بالتدوين.

النقاد في سماع راوٍ عمن هو فوقه فيحكم عليه بالانقطاع، رغم أن حكم أولئك النقاد إنما هو خاص في شأن سماع ذلك الراوي من شيخ معين، ونظير ذلك من القواعد التي أخطأ الشيخ في تطبيقها رغم صحتها في نفسها.

وهذا المنهج هو الذي سلكه رشيد رضا في جُلِّ الروايات التي رأى أنها مشْكلة، وقد صرَّح هو نفسه بهذا حين قال: «ونحن قد اتبعنا في المنار هذه القواعد كُلَّهَا في حَلِّ مشكِلَاتِ الأحاديث كما صَرَّحْنا به في مواضع من المنار والتفسير»[1].

وفي نظري فإن طريقة الشيخ رغم أنها كانت في نقد أحاديث الصحيحين إلا أنها تعد فريدة بالنظر إلى حال الوسطَ العلمي الديني في ذلك الزمان، حيث كانت تلك المصطلحات الحديثية، والقواعد النقدية الخاصة بالرواية غريبة، وكان أغلب المشتغلين بالعلم الشرعي في تلك الفترة أجانب عن هذا العلم - أعني علم الحديث -، في حين أن السيد رشيد كان يحشد مجلته بتقرير تلك القواعد، ومن ثُمَّ تطبيقها ليس في نقد الروايات دائماً وردِّها[2]، بل حتى في الدفاع عنها ضد الطعون والشبهات.

ولا يجوز - بحالٍ - الطعن في مقاصد الشيخ رشيد رضا، كأن يُرمى بما يُرْمى به أعداء هذا الدين من محاولةٍ للتشكيك في السنة النبوية، أو سعيٍ لهدم أحاديث الصحيحين اللذين عليهما مدار كثير من الأحكام الشرعية، وذلك لسببين: الأول: ما تقدَّم بيانه من موقفه الإيجابي من الصحيحين في الجملة، وموافقته لما عليه جمهور علماء الإسلام من الحكم على جملة أحاديثهما بالصحة وتأييده رحمه الله لهم في ذلك. أما الثاني: فهو أن الشيخ لم يذكر تلك النماذج المتقَدَةَ في سياق طعنه في

---

(١) المنار، ٣٣/ ٤٦.

(٢) ولعلَّ هذا ما يفسِّرُ ثناء الشيخ المحدث أحمد شاكر، والشيخ الألباني - وهما من هما في السنة وعلومها - على السيد رشيد، والإشادة بتمكنه في علوم الحديث، وبدور مجلة المنار في تقريب السنة للناس. ينظر المطلب الخاص بثناء العلماء على رشيد رضا في الفصل الأول من هذا البحث.

الصحيحين، لكنه رحمه الله رأى أن في تصحيحها أكبر شبهة على السنة النبوية، لأن ظواهرها - حسبه - مخالفة للحسِّ، أو للمعهود عند البشر، وقد بيَّنَ رحمه الله مقصده ذلك عند رَدِّه على من اتهمه برد أحاديث الصحيحين فقال: «إنني ذكرت حديث أبي ذر في مسألة الشمس في المجلد الثاني عشر من المنار في سياق الأحاديث المُشْكَلَة، وطرقِ الحلِّ لمشكِلَاتِها من مقال طويل في تأييد السنة... فجعل البهَّاتُ المفتري نَصْرَنَا للسنة، ودفاعَنَا عنها تكذيباً وكفراً لصاحبها ﷺ، ولكتاب الله»[1].

فتضعيفه لهذه الأحاديث لم يكن المراد منه الطعن في الصحيحين - كما هو مراد كثير ممن يطعن فيهما في هذا الزمان - إنما كان مرامُهُ الدفاع عن السنة لأنه كان يرى - حسب نظره - أن تصحيح تلك الروايات يثير الشبهات حول الإسلام، وكان رحمه الله- كما أسلف وذكرت - يحاول في سبيل ذلك تطبيق قواعد نقد المرويات في علم الحديث؛ بالكلام على أسانيدها ومتونها، بخلاف ما يفعله الكثير من أعداء السنة في هذه الأعصار؛ من ردِّ عشرات الأحاديث بالرأي والهوى، وهو صنيع حذَّرَ منه رشيد رضا - كما تقدم - والله تعالى أعلم.

(١) المنار، ٣٢/ ٧٧٤.